مجلة

البحوث الإعلامية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر

داخل العدد

- اتجاهات النخبة المصرية نحو القنوات الفضائية الدينية الإسلامية (دراسة ميدانية) .
- الاعتماد على الصحف المصرية فى الأزمات الداخلية (أحداث المحلة الكبرى إبريل ٢٠٠٨ نموذجا) .
- أطر معالجة الاحتياجات الاجتماعية فى الخطاب الصحفى (دراسة تحليلية مقارنة لعينة من الصحف المصرية) ..
- استخدام طلاب قسم الإعلام بجامعة اليرموك لشبكة الانترنت ،إدراكهم لمدى تأثيرها على الذات و ،الآخرين .
- مصادر ومعلومات الجمهور المصرى عن مشكلة حصار قطاع غزة الفلسطينى (دراسة ميدانية) .

المجلد الأول

العدد
الثلاثون
أكتوبر ٢٠٠٨م

مجلة

البحوث الإعلامية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور: أحمد الطيب

رئيس التحرير

أ.د: محيى الدين عبد الحليم

مدير التحرير

أ.د: شعبان أبو اليزيد شمس

سكرتير التحرير

أ.د / جابر محمد الطماوى

المراسلات

توجه باسم الدكتور سكرتير التحرير على العنوان التالى : جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بالقاهرة قسم الصحافة والإعلام ت ٥١٠١٤٦٦

دار الاتحـاد التعاونى
للطبع والنشر والتوزيع
ش سبدى بلال من مصطفى حافظ
جسر السويس
ت ٢٢٩٩٩٥٤٥

رقم الايداع بدار الكتب المصرية
٦٥٥٥

العدد الثلاثون
أكتوبر ٢٠٠٨م

مجلة
البحوث الإعلامية
دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر

داخل العدد

- اتجاهات النخبة المصرية نحو القنوات الفضائية الدينية الإسلامية (دراسة ميدانية) .
- الاعتماد على الصحف المصرية فى الأزمات الداخلية (أحداث المحلة الكبرى إبريل ٢٠٠٨ نموذجا) .
- أطر معالجة الاحتياجات الاجتماعية فى الخطاب الصحفى (دراسة تحليلية مقارنة لعينة من الصحف المصرية) ..
- استخدام طلاب قسم الإعلام بجامعة اليرموك لشبكة الانترنت وإدراكهم لمدى تأثيرها على الذات وعلى الآخرين .
- مصادر ومعلومات الجمهور المصرى عن مشكلة حصار قطاع غزة الفلسطينى (دراسة ميدانية) .

المجلد الأول

العدد الثلاثون
أكتوبر ٢٠٠٨م

أطر معالجة الاحتجاجات الاجتماعية في الخطاب الصحفي

"دراسة تحليلية مقارنة لعينة من الصحف المصرية"

دكتورة / آمـــال كمـــال
مدرس الصحافة – قسم الإعلام – كلية الآداب
جامعة حلوان

تمثل الاحتجاجات الاجتماعية التى شهدها المجتمع المصرى خلال الفترة الراهنة المتغير الأهم فى الحياة السياسية والاجتماعية المصرية نظرا لكونها خارج الأطر السياسية والحزبية التقليدية ، ولتركيزها على قضايا تحسين ظروف العمل ورفع الأجور دون النظر لقضايا سياسية . وقد شهدت هذه الفترة توالى بروز تلك الاحتجاجات من جانب العديد من الفئات مما يدل على تغير نوعى مهم طرأ على الثقافة السياسية للمصريين ، وهذا التغير من شأنه – فى حالة استمراره – أن يعيد صياغة العلاقة بين الدولة والمواطنين على نحو أكثر توازنا لاسيما فى ظل حرية التعبير وتعدد الوسائل الإعلامية وتزايد استخدام الفضاء الالكترونى . وقد كانت الصحافة المصرية ساحة لمناقشة هذه الاحتجاجات وإلقاء الضوء على مطالب الفئات القائمة بها ، وتقييم مدى مشروعيتها وأداء الأجهزة الحكومية حيالها ودلالات ذلك بما يساهم فى رسم صورة معينة للقوى المختلفة الفاعلة فى الأحداث .

***

أهمية الدراسة :

تكتسب الاحتجاجات الاجتماعية أهمية خاصة تقتضى إجراء البحث حولها فى ضوء ما تشير إليه وقائع الأعوام الثلاثة الأخيرة (٢٠٠٥-٢٠٠٨) إلى أن مظاهر الاحتجاج والرفض والتململ الاجتماعى آخذة فى التصاعد كميا ونوعيا (مظاهرات – غضب- اعتصامات- إضرابات – تجمهر – شكاوى – انتقادات حادة للحكومة ....) ، وتثير الزيادة الكمية فى أعمال الاحتجاجات – فى نظر البعض – الجدل حول اختلال موازين العدالة الاجتماعية بين الفئات الاجتماعية المختلفة . كما يؤكد ذلك أيضا التحليل النوعى لتلك الاحتجاجات من حيث : الفئات المشاركة فيها (عمال – فلاحون – طلاب – موظفون – أساتذة جامعات – قضاة .....) والقطاعات التى يعملون بها (حكومى – خاص – قطاع الأعمال العام)

ومطالب كل فئة وأعداد المشاركين فيها ونوعياتهم ، والتوزيع الجغرافى للمناطق التى ينتمون إليها ، والمدة الزمنية للاحتجاج الواحد . ويكشف لنا التحليل النوعى للاحتجاجات عن نتائج كثيرة أهمها أن الأسباب المختلفة لها تتسم بكونها ذات طابع اقتصادى / اجتماعى وليس سياسيا(١) . ومن ثم فإن توافقا عاما بشأن السبب الرئيسى للإضراب وهو مصالح ومطالب ذات طبيعة اقتصادية تخص العمال كشريحة اجتماعية فى المقام الأول بخلاف فئات اجتماعية أخرى تدخل جميعها تحت سقف الطبقة الوسطى التى باتت تعانى كثيرا نتيجة ارتفاع الأسعار وموجة الغلاء ، وقد تواترت إضرابات مختلفة للمطالبة بتحسين الأوضاع المادية والظروف المعيشية وهو مايعرف بنظرية العدوى أو كرة الثلج . (٢)

وتمثل موجة الاحتجاجات العمالية التى بدأت منذ ٢٠٠٥ ، وبدأت فى التصاعد بشدة منذ ٢٠٠٦ مرحلة جديدة من حيث نطاقها وخصائصها وآثارها ، فلأول مرة فى تاريخ الحركة الاحتجاجية المصرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يشهد المجتمع العربى مثل هذه الكثافة الاحتجاجية واسعة النطاق . (٣)

وقد اتخذت هذه الاحتجاجات طابعا اقتصاديا يطالب فيه المحتجون بمطالب متصلة بالأجور وتحسين أوضاع العمل فى ظل ارتفاع الأسعار الذى تواكب مع سياسات الخصخصة ، ولم يكن لتلك الحركات مطالب سياسية وإنما فقط مطالب متصلة بتوفير الحد الأدنى من العيش فى ظل ظروف كريمة وإنسانية . وهذه الحركات الاحتجاجية عبر عنها عمال الغزل والنسيج فى مصانع مختلفة ، وعمال قطار الأنفاق وسائقو القطارات وغيرهم ، وكان أشهرها وأهمها إضراب موظفى الضرائب العقارية هذا بالإضافة إلى احتجاجات الطبقة الوسطى من الأطباء والمدرسين وأساتذة الجامعات والمحامين والصحفيين ، واستمرت هذه الموجة من الإضرابات طوال عام ٢٠٠٧ وبداية ٢٠٠٨ . وقد شهد إضراب ٦ ابريل ٢٠٠٨ – الذى دعا إليه الشباب عبر الفيس بوك – ظهور قوة اجتماعية وسياسية جديدة اتجهت إلى

فضاء الانترنت الافتراضى واستخدمت تقنيات الاتصال الحديثة فى التعبير عن مطالبها .

وقد تباينت الإحصاءات المنشورة عن أعداد الإضرابات والاحتجاجات التى شهدها المجتمع المصرى عامى ٢٠٠٧-٢٠٠٨ على وجه الخصوص ، فوفقا لبعض التقارير تم رصد وقوع ٢٤٠ احتجاجا خلال عام ٢٠٠٧ ، فى حين أشارت مصادر أخرى إلى أن الاحتجاجات بمختلف أشكالها بلغت ٧١٨ احتجاجا عام ٢٠٠٧، كما بلغت فى الفترة من يناير – ابريل ٢٠٠٨ ٩٠٠ احتجاجا . (*) وقد يرجع ذلك إلى الأساس المنهجى لتصنيف أعمال الاحتجاجات التى رصدتها الجهات المختلفة ، وهل تتضمن الأنماط الحديثة مثل الاحتجاج الافتراضى عبر موقع الفيس بوك مثلا أم ترصد فقط الاجتجاجات التقليدية مثل الاعتصامات والمظاهرات والإضرابات ، ومدى تأثير عدد المشاركين فى الإضراب على اعتباره يحسب ضمن الإضرابات موضع الرصد . (*)

ومن جانب آخر ، تتزايد أهمية دور الصحافة فى إثارة الجدل حول القضايا المجتمعية ومن بينها الحركات الاحتجاجية ، حيث تعد العلاقة بين ما تقدمه وسائل الإعلام بوجه عام والصحافة بوجه خاص من صور إعلامية وبين الصور التى يتبناها الرأى العام علاقة وثيقة – كما ذهب والتر ليبمان عام ١٩٢٢ – فالواقع الذى يعيشه كثير من الناس يتم تشكيله بناء على تفسير الأخبار وهو ما أطلق عليه ليبمان بيئة مزيفة . فالصحافة تؤثر فى تصورات الأفراد عن الواقع من خلال استخدام اللغة وانتقاء بعض الحقائق والرموز وتجاهل البعض الآخر ، وهذا من شأنه أن يعيد صياغة الأحداث والحقائق على المدى الطويل .(*)

كما تبرز الأهمية المجتمعية للدراسة فى أنها تسعى لتحليل الخطاب الإعلامى المصرى الذى يتناول الاحتجاجات والإضرابات فى المجتمع المصرى ، وذلك فى إطار رسم صورة للمجتمع المصرى والتفاعلات والتغيرات التى يموج بها فى ظل هذه المرحلة الهامة التى تشهد تحولا

ديمقراطيا صاحبه شعور المواطن بالقدرة على ممارسة الفعل لاسيما فى ظل تزايد استخدام الانترنت والفضاء الالكترونى فى التواصل الاجتماعى .

***

الدراسات السابقة :

أجرت الباحثة مسحا للتراث العلمى وركزت على الدراسات التى تعنى ببحث التغطية الإعلامية لأحداث الاحتجاجات وتأثير الأطر الإعلامية فى توجهات تلك التغطية ، ومن هذه الدراسات دراسة Wang (١٩٩٢) التى تتناول العوامل المؤثرة على الاختلافات فى التغطية الإعلامية فى ست دول لحادث مظاهرات الطلاب الصينيين عام ١٩٨٩ ، وتوصلت الدراسة إلى أن الأيديولوجية السياسية كانت أكثر العوامل تأثيرا على التغطية الإعلامية للأحداث الخارجية ، وذلك من خلال التأثير فى اتجاه التغطية والمصادر التى تعتمد عليها الوسائل فى استقاء الأخبار ، وكذلك فى أسلوب التناول ووصف الأحداث والمسميات المستخدمة فى تصوير الأحداث والأطراف الفاعلة فيها.(٧)

كما خلصت دراسة McCarthy وآخرين (١٩٩٦) إلى أن المعالجة الإخبارية لقضايا الاحتجاجات تتسم بعدة مراحل وتتغير عبر الزمن ، وتتأثر بدورة الاهتمام الإعلامى التى تبدأ من ظهور القضية وتعريفها ثم الصراع ثم التوازن أو الحل . (٨)

وكشفت دراسة Ashley&Olson (١٩٩٨) عن أن أطر التغطية الصحفية للحركات النسائية تركز على الأحداث أكثر من الاهتمام بأهداف تلك الجماعات ، وتقلل من شرعيتها من خلال التركيز على جوانب تتعلق بمظهر النساء ، وعلى الخلاف داخل هذه الجماعات . (٩)

وتركزت دراسة Watkins(٢٠٠١) حول التغطية التليفزيونية الأمريكية لمسيرة المليون مواطن التى تنادى بحقوق الأمريكيين من أصول إفريقية ، وتوصلت إلى أن الأطر الإعلامية تختزل الأحداث من خلال

التركيز على قائد المسيرة ، مما يقلل من الأهمية السياسية للمسيرة ويقلص من أهدافها . (١٠)

كما اختبرت دراسة Jackie وآخرين (٢٠٠١) مدى اتساق تقديم أحداث الاحتجاج فى الإعلام مع أهداف منظميه ، ومدى كون المظاهرات وسيلة فعالة لتوصيل رسائل وقضايا القائمين بالاحتجاج للجمهور ، وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من نجاح منظمى الاحتجاجات فى إثارة الاهتمام الإعلامى إلا أن تم تغطية أحداث الاحتجاجات بشكل لايتسق مع أولويات الحركات الاجتماعية . (١١)

وخلصت دراسة Boyle وآخرين (٢٠٠٥) إلى أن المقالات حول الاحتجاجات فى صحف ويسكونسن ظلت ثابتة عبر ٤٠ عاما ، على الرغم من أن التغطية أصبحت تصف الاحتجاجات بشكل أقل انحرافا مما يكشف عن أن الإطار الزمنى يعد عنصرا رئيسيا فى فهم طبيعة هذه التغطية . (١٢)

كما اختبرت دراسة Boaz (٢٠٠٥) الأطر التى قدمت من خلالها المجلات الإخبارية الأوربية والأمريكية حرب العراق وتم تحليل مضمون القصص الإخبارية التى نشرت من٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٣ حول الحرب ، وأظهرت النتائج قدرة التأطير الإعلامى على إضفاء الشرعية على قرارات معينة ، وأن مجلة التايم أبرزت مقولة أن الحرب كانت الحل الوحيد ، واعتمدت على المصادر العسكرية واستبعدت الرؤى الأخرى التى ظهرت فى المجلات الأوربية .(١٣)

واهتمت دراسة Rauch وآخرين (٢٠٠٧) بالثبات والتغير فى أطر المعالجة الصحفية للاحتجاجات المناهضة للعولمة فى صحيفة نيويورك تايمز وذلك عبر خمس سنوات منذ ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٤ ، وخلصت إلى أدلة حول ديناميكية الإطار إذ تطورت التغطية نحو التعاطف مع الحركات المناهضة لسياسات العولمة الرأسمالية ، وتمكن أعضاء الحركة من التعبير عن مطالبهم

للجمهور ، وتزايد استخدامهم كمصادر صحفية ، وتم وصف الحركات بممصطلحات أقل تهميشا ، وتقديم الاحتجاجات بشكل أكثر ايجابية .(١٤)

واختبرت دراسة Jha (٢٠٠٧) تغطية اثنتين من الحركات الاجتماعية تفصل بينهما ثلاثة عقود ، وقد أظهرت نتائج تحليل صحف نيويورك تايمز وواشنطن بوست وسياتل تايمز أن التغطية الصحفية للاحتجاجات المناهضة للعولمة فى ١٩٩٩ كانت تعتمد على المصادر الرسمية أكثر من تغطية الاحتجاجات ضد الحرب على فيتنام عام ١٩٦٧ ، وذلك على الرغم من أن الانترنت يمكن من الوصول إلى مصادر بديلة إبان وقوع الاحتجاجات ضد منظمة التجارة العالمية ،ولم تظهر النتائج أى تغيير فى استخدام المصادرمن المحتجين . (١٥)

ومن جانب آخر ، أسفرت مراجعة التراث العلمى العربى عن تركيز الدراسات العربية على تطبيق نظرية تحليل الأطر الإخبارية على قضايا أخرى سياسية محلية أو دولية ومن أمثلتها دراسة جمال عبد العظيم (٢٠٠٧) حول أثر الأيديولوجية السياسية للدولة فى بناء الأطر الإخبارية ، ودراسة هبة شاهين (٢٠٠٧) حول الأطر الإخبارية لقضايا الشرق الأوسط فى شبكة CNN ، ودراسة طه نجم (٢٠٠٧) حول الأطر الإخبارية للمقاومة الإسلامية اللبنانية فى الصحافة العربية ،ودراسة آمال كمال (٢٠٠٦)عن معالجة الصحافة المصرية للانتخابات البرلمانية المصرية عام ٢٠٠٥ ، ودراسة نهلة أبو رشيد (٢٠٠٥) عن الأطر التى توظفها الفضائيات الرسمية العربية فى معالجة قضايا الدول النامية ، ودراسة إيمان نعمان جمعة (٢٠٠٤) حول مقارنة أطر معالجة الصحافة المصرية والأمريكية امبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير ، ودراسة دينا يحيى (٢٠٠٣) حول أطر تقديم قضايا الرأى العام فى الصحافة المصرية ،ودراسة خالد صلاح الدين (٢٠٠١) حول دور التليفزيون والصحافة فى تشكيل معلومات واتجاهات الجمهور نحو القضايا الخارجية . (١٦)

وقد أسفرت مراجعة التراث العلمى عن تركيز الدراسات الأجنبية على الاحتجاجات ذات المطالب السياسية ، ووقوعها ضمن سياقات مجتمعية غربية ،فى حين ركزت الدراسات العربية على تطبيق نظرية تحليل الأطر الإخبارية على قضايا سياسية خارجية فى غالبية الدراسات ، ولم تحظ الاحتجاجات الاجتماعية بالبحث والدراسة ، مما يشير إلى الحاجة إلى إجراء دراسات إعلامية عربية تضيف إلى التراث المعرفى العربى لاسيما فى ضوء تزايد هذه الاحتجاجات واتجاهها إلى المطالب الاقتصادية وكثافة الاهتمام الإعلامى بها .

***

مشكلة الدراسة :

تتحدد المشكلة البحثية فى دراسة الخطابات الصحفية بشأن الاحتجاجات الاجتماعية التى شهدها المجتمع المصرى خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٠٧ وحتى مايو ٢٠٠٨ فى عينة من الصحف القومية والخاصة والحزبية . ودراسة المحددات المؤثرة فى صياغة الخطابات الصحفية بشأن الاحتجاجات ، وأبرز الأطر التى قدمت من خلالها الاحتجاجات الاجتماعية فى الصحف موضع البحث ، ورصد وتحليل ومقارنة أوجه الاتفاق أو الاختلاف فى سمات القوى الفاعلة فى الأحداث المتعلقة بالاحتجاجات فى صحف الدراسة .

***

أهداف الدراسة :

١. التعرف على مرتكزات الخطاب الصحفى المتعلق بالاحتجاجات الاجتماعية فى مصر فى الصحف موضع البحث .
٢. تحليل وتفسير الأطر الإعلامية التى يتم من خلالها تقديم الخطاب الصحفى حول الاحتجاجات فى المجتمع المصرى خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٠٧- مايو ٢٠٠٨ .

٣. التعرف على مسارات البرهنة التى يتم الاستناد إليها فى طروحات الخطاب .

٤. التعرف على القوى الفاعلة فى الخطابات الصحفية موضع التحليل وسمات الأطراف الفاعلة ، وطبيعة الأدوار التى تنسب إليهم .

***

التساؤلات :

١. ما أبرز مرتكزات الخطاب الصحفى المتعلقة بالاحتجاجات الاجتماعية فى مصر ؟ وما الأطرالإعلامية التى تم من خلالها معالجة أحداث الاحتجاجات فى صحف الدراسة ؟

٢. مامسارات البرهنة التى يتم الاستناد إليها فى الخطاب الصحفى فى صحف الدراسة ؟

٣. ماالقوى الفاعلة فى الخطابات الصحفية وسماتها والأدوار المنسوبة إليها ، وطبيعة هذه الأدوار فى صحف الدراسة ؟

٤. ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين صحف الدراسة فيما يتعلق بالأطر التى تم من خلالها معالجة الاحتجاجات وفيمايتعلق بطبيعة سمات القوى الفاعلة فى الأحداث ؟

***

الإطار النظرى :

نظرية تحليل الأطر الإعلامية :

يعتبر تحليل الإطار الإعلامى أحد الاتجاهات الحديثة فى دراسات الاتصال ، حيث يتيح تفسيرا منتظما لدور وسائل الإعلام فى تشكيل الأفكار والاتجاهات حيال القضايا المطروحة . وتعد دراسة كم المعلومات السياسية التى تقدم من خلال الإعلام وطبيعة تلك المعلومات من بين أكثر الموضوعات أهمية فى بحوث الاتصال السياسى .

ويعد الإطار مفهوما جوهريا فى دراسة دور الإعلام فى تشكيل الجدل حول القضايا المختلفة ، ويرى إنتمان Entman (١٩٩٣) أن مفهوم وضع الإطار يعنى اختيار بعض جوانب من الواقع وجعلها أكثر بروزا فى النص الإعلامى ، وبذلك يمكن تدعيم تحديد معين لمشكلة ما ، وتفسير سببى لها ، وتقييم أخلاقى لها كذلك . (١٧)

ويدين مفهوم الإطار لجهود جوفمان Goffman ودراساته التى وصف فيها الأطر بأنها تمكن الأفراد من تحديد وإدراك وتعريف وعنونة الأحداث والمعلومات (١٨) ، أى أنها تساعد فى تحديد القضايا وتعريفها وإطلاق مسميات عليها .

ويتم تشكيل الأطر الإخبارية من خلال الكلمات الرئيسية والوصف المجازى والمفاهيم والرموز والصور التى يتم التركيز عليها فى سرد الأخبار ، فمن خلال التكرار والتدعيم لكلمات وصور معينة واستبعاد أخرى يتبقى تفسيرواحد أكثر وضوحا وشمولا من غيره من التفسيرات الأخرى.(١٩) ومن ثم يعنى تحليل الأطر بفهم الجوانب الاجتماعية المتضمنة فى الكيفية التى ينسق بها الصحفيون تصوراتهم عن العالم . (٢٠)

وتقترح نظرية تحليل الأطر أن الصحفيين غالبا ما يعملون وفقا لأطر إخبارية من أجل تبسيط الأحداث ووضع أولويات لها ، ووضعها فى إطار تفسيرى أوسع ، ومن ثم إعطاء الأولوية لبعض الحقائق والأحداث والتصورات عن غيرها . (٢١)

ويعد الإطار الرئيسى هو الفكرة المحورية التى تنتظم حولها المعلومات الخاصة بالقضية ، والتى تملى بدورها تنظيما بعينه للسمات المعرفية والوجدانية المتعلقة بالقضية المثارة ، بحيث يتحدد فى ضوئها إبراز لجانب أو منظور بعينه لتلك القضية . (٢٢)

ويقوم الإطار الإعلامى ببناء الواقع الاجتماعى من خلال التركيز على بعض جوانب الحدث أو إغفالها ، وتتفق الأدبيات فى وجود عدة آليات

والشرطة ضحية للعنف ، وفى حالة وقوع عنف من قبل الشرطة يتم وضعه فى إطار إعادة النظام الاجتماعى .

٢. وتتمثل الفئة الثانية فى الاعتماد على المصادر والمفاهيم الرسمية ، وهذه الآلية تؤيد الحالة القائمة من خلال السماح للمصادر الرسمية بتقديم وجهات نظرها فى القضية ، ومن ثم تسيطر الرؤى الرسمية على التغطية الصحفية .

٣. وتتمثل فى تقديم آراء الجمهور وشهود العيان حول الاحتجاج والتى تؤكد على العنف وتركز ما يسببه المحتجون من إزعاج للناس ، وعلى انتهاك القوانين من قبل المحتجين ووصفهم بأنهم أقلية منعزلة .

٤. وتتضمن الفئة الرابعة استراتيجية تقديم المحتجين فى إطار يعنى بتقويض شرعية المحتجين وتهميشهم . (٢٦)

***

الإطار المنهجى للدراسة :

تنتمى هذه الدراسة للدراسات الوصفية التحليلية المقارنة إذ تهتم برصد وتوصيف وتحليل ومقارنة الخطابات الصحفية حول الاحتجاجات التى شهدها المجتمع المصرى بمختلف أشكالها وذلك فى عينة من الصحف المصرية .

كما تعتمد الدراسة على منهج المسح الإعلامى وذلك تأسيسا على مايمنحه من إمكانيات رصد وتحليل الخطابات الصحفية على امتداد فترة زمنية معينة بأسلوب الحصر الشامل ، وذلك من خلال مسح الطروحات المعبرة عن توجهات الصحف موضع التحليل وموقفها من الاحتجاجات إلى جانب مسح المبررات السائدة فى الخطابات موضع البحث . كما اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن وذلك فيما يتعلق بسياقات المقارنة داخل كل صحيفة وبين الصحف موضع الدراسة ، من خلال مقارنة مواقف الخطابات الصحفية فى الصحف عينة البحث بشأن الاحتجاجات التى شهدها المجتمع

المصرى ، ومقارنة مسارات البرهنة والمبررات التى استند إليها كل خطاب بشأن الموضوع محل البحث ، ومقارنة مواقف الصحف المختلفة من الأطراف الفاعلة فى القضية .

الأساليب والأدوات البحثية :

تعتمد الدراسة على التحليل الكيفى للخطابات الصحفية وهو تحليل يستند إلى كون الخطاب الصحفى رسالة إقناعية تستهدف تثبيت قناعات محددة أو تغييرها أو تفنيد وجهة نظر مضادة فى مجال حوار تفاعلى تنافسى بين خطابات متباينة تتنازع فيما بينها بشأن قضية جدلية وتكون الصحافة هى ميدان هذا الصراع الفكرى عبر ما تقدمه من أطروحات .(٢٢)

كما تعتمد الدراسة على أداة تحليل القوى الفاعلة والتى تقدم نطاقا إجرائيا لتحليل الخطاب فى الصحف موضع البحث ، وهى أداة تمكننا من رصد تصورات كل خطاب بشأن عدد من القوى الفاعلة المطروحة فى سياق تغطية القضية موضع البحث . حيث تقوم الباحثة باستخراج الأدوار والصفات المنسوبة لكل من هذه القوى الفاعلة من أجل استخلاص الصورة الكلية لمختلف أطراف القضية .

***

الإطار الإجرائى :

تمثل مجتمع هذه الدراسة فى الصحف التالية : صحيفة الأهرام ، صحيفة المصرى اليوم ، صحيفة الأهالى . وقد وقع الاختيار على هذه الصحف للأسباب التالية :

- تنوع نمط ملكية الصحف بين قومية و حزبية وخاصة .
- تنوع التيارات الفكرية التى تعبر عنها كل صحيفة ، واختلاف الرؤى التى تعبر عنها إزاء العديد من القضايا القومية وفقا للخط الفكرى الذى تمثله كل صحيفة .
- تنوع دورية الصدور بين يومية وأسبوعية .

•تزايد اهتمام هذه الصحف بتغطية أحداث الاحتجاجات والإضرابات التى وقعت من مختلف الفئات فى المجتمع المصرى ، وإفساح الصحف مساحات كبيرة لمناقشة تلك الموضوعات .

ومن الناحية الموضوعية تركز الدراسة على الخطابات الصحفية حول الاحتجاجات وكل القضايا الفرعية ذات العلاقة بها ، والتى تشكل فى مجملها الخطاب الصحفى الخاص بالقضية فى الصحف موضع البحث .

***

العينة الزمنية :

فيما يتعلق بالفترة الزمنية للدراسة ، فقد استمرت خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٠٧ وحتى مايو ٢٠٠٨ ، بالتركيز على مواد الرأى بحيث تكون أكثر تعبيرا عن توجهات الخطاب الصحفى ورصد طروحاته ، وهذه الفترة كانت ثرية بأحداثها وتداعياتها حيث شهدت تصاعد الاحتجاجات من مختلف الفئات ، وتزايد ردود الفعل حيالها ، وتصاعد الجدل بشأن تطورات الأحداث فيها . كما شهدت هذه الفترة نمو المجتمع المدنى والحراك السياسى ، وتصاعد تأثير هذه الاحتجاجات على المسئولين الحكوميين مما أسفر عن اتخاذ عدد من الإجراءات يتضمن بعضها تلبية مطالب تلك الفئات .

وقد تم الاعتماد على تحليل الخطاب كأداة علمية لتحليل الخطابات الصحفية المطروحة فى صحف الدراسة بشأن الاحتجاجات فى المجتمع المصرى خلال فترة الدراسة .

وقد تمت الإجراءات المنهجية لتحليل الخطاب من خلال تصميم الاستمارة التى احتوت على الطروحات الرئيسية فى الخطاب والخاصة بموضوع الاحتجاجات . وكذلك رصد مسارات البرهنة ، والفاعلين فى الخطاب وسماتهم وأدوارهم . كما تم الاعتماد على أسلوب الحصر الشامل لكل الخطابات التى تناولت الاحتجاجات (إضرابات – اعتصامات –

مظاهرات .....) خلال فترة الدراسة اعتمادا على كل من التحليل الكمى والكيفى .

***

ثبات التحليل :

أجرت الباحثة اختبارا لمدى ثبات أداة التحليل حيث تم اختيار ١٥ مادة رأى من مختلف الصحف الخاضعة للبحث . وأجرت الباحثة عملية الثبات على مستويين : الأول الثبات عبر الزمن وذلك بعد مرور فترة شهر على إجراء التحليل الأول وبلغ معدل الثبات ٩٨% والثانى تم عبر الاستعانة بباحثة أخرى تم تعريفها بإجراءات التحليل ، وكانت نسبة الثبات ٩٤% والنسبتان تعبران عن معدل مرتفع من الثقة فى دقة الأداة ووحدة مؤشرات التحليل .

***

مفاهيم البحث :

يعبر الاحتجاج نسبيا عن رد فعل صريح لأحداث أو مواقف غالبا ما تلقى معارضة ، وقد ينظم المحتجون احتجاجا كوسيلة حتى تكون آرائهم مسموعة فى محاولة للتأثير على الرأى العام أو السياسة الحكومية ، أو قد يقومون بفعل مباشر باعتباره وسيلة لمحاولة حدوث تغييرات مستهدفة بأنفسهم بشكل مباشر . وتضم الاحتجاجات أشكالا متنوعة منها المظاهرات العامة أو الحشود السياسية ، ومنها المسيرات الاحتجاجية وهى التى تعرف بأنها شكل من أشكال السلوك غير العنيف الذى يقوم به مجموعة من الناس . كما تمثل الإضرابات أحد أشكال الاحتجاج حيث يحتشد الناس خارج مكان العمل أو موقع الحدث ، وغالبا مايحدث ذلك فى محاولة لجذب الاهتمام العام لقضية معينة . ([٢٨]) أماالتظاهرفهو احتجاج عام ضد أو مع شىء ما أو شخص ما . ([٢٩])

نتائج الدراسة :

أولا : كثافة اهتمام الصحف بالحركات الاحتجاجية فى المجتمع المصرى

تشير نتائج التحليل إلى اهتمام واضح فى صحف الدراسة بالحركات الاحتجاجية التى شهدها المجتمع المصرى خلال عامى ٢٠٠٧-٢٠٠٨ . وبرز ذلك فى التغطية الإخبارية للأحداث وعلى مستوى مواد الرأى على حد سواء . فقد أسفر مسح أعداد الصحف موضع البحث عن وجود 190 مادة رأى تناولت الموضوع باعتباره الأطروحة الرئيسية التى يركز عليها الخطاب الصحفى ، حيث كانت صحيفة الأهرام أكثر صحف الدراسة من حيث كثافة الاهتمام بواقع 106 مادة رأى ، فى حين نشرت صحيفة المصرى اليوم 59 مادة رأى ، ثم صحيفة الأهالى التى بلغ حجم مانشر بها حول القضية موضع الدراسة 25 مادة رأى .

ويرجع الاهتمام المتزايد بالحركات الاحتجاجية فى الصحف محل البحث إلى عدة عوامل لعل من أبرزها توالى وقوع هذه الاحتجاجات خلال عامى ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ، حيث شهدت هذه الفترة تتابع تلك الاحتجاجات وماصاحبها من ردود أفعال متباينة ، وكثافة فى الاهتمام العام بها لاسيما فى ظل تركيز معظم مطالب المحتجين من مختلف الفئات فى المطالب الاقتصادية نتيجة الضغوط الاقتصادية التى يشعر بها المواطنون خلال تلك الفترة ، هذا فضلا عن تعدد الفئات التى قامت بتلك الاحتجاجات وفى مقدمتها الاحتجاجات العمالية ، ثم قيام موظفى الدولة أنفسهم بالاعتصام مثلما حدث من قبل موظفى الضرائب العقارية ، هذا فضلاعن قيام عدة فئات بالاعتصام والتظاهر مثل أساتذة الجامعات والمحامين والصحفيين . واعتبر البعض أن إضراب موظفى الضرائب العقارية نموذجا على انفلات خطير فى المزاج الشعبى ، حيث أن الظاهرة التاريخية الملفتة هى عدم ثورة الموظف

المصرى . ([٣٠]) كما رأى المراقبون أن عام ٢٠٠٧ يعد أكثر الأعوام التى كسرت بها حركات القوى الاجتماعية حاجز الخوف للاحتجاج على سياسات الخصخصة والبيع ، ومطالبة الدولة بالقيام بدورها الاجتماعى والاقتصادى.([٣١]) كما أشارت بعض التقارير إلى أن أعلى نسبة احتجاج شهدها القطاع الحكومى كانت خلال عام ٢٠٠٧ بواقع ٣٠١ احتجاج ، ثم قطاع الأعمال العام ١٥١ احتجاجا ، والخاص ٢٧٦ احتجاجا . ([٣٢]) وقد تميز هذا النمط من الاحتجاجات بالتركيز على قضايا تحسين ظروف العمل ورفع الأجور دون التطرق لقضايا سياسية .

ثانيا : مواقف صحف الدراسة من الحركات الاحتجاجية :

موقف صحيفة الأهرام :

تشير نتائج التحليل إلى رفض غالبية الخطابات الصحفية بجريدة الأهرام للإضرابات (بنسبة58 %) وظهر ذلك جليا إبان الدعوة إلى إضراب ٦ ابريل والدعوة لإضراب ٤مايو. كما أكد الخطاب الصحفى لجريدة الأهرام على رفض التخريب الذى شهدته المحلة الكبرى يومى ٦و٧ ابريل ٢٠٠٨ ، ومن المهم هنا التمييز بين موقف الأهرام من الاحتجاجات الاجتماعية من بعض الفئات بهدف زيادة الأجور وتلبية مطالب فئوية ، وبين موقفها من الاحتجاجات السياسية التى تتضمن انتقادات النظام ، ويمكن تبين ملامح موقف صحيفة الأهرام من خلال الأبعاد التالية :

- عرضت الصحيفة عددا من الخطابات الصحفية التى تبرز من خلالها مشروعية حق الإضراب السلمى للعمال وفقا لقانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ ، غير أنها أكدت على القيود الموضوعية لممارسة حق الإضراب للمحافظة على النظام العام ، وعدم تعطيل المرافق العامة . ومن هذه القيود أنه يلزم أن يكون الإضراب سلميا وأن يكون الإعلان عنه وتنظيمه من خلال المنظمات النقابية ، وأن يكون الهدف منه الدفاع عن مصالح العمال المهنية والاقتصادية والاجتماعية ، وحظر الإضراب أو

الدعوة إليه فى المنشآت الاستراتيجية أو الحيوية التى يترتب على توقف العمل فيها الإخلال بالأمن القومى .(٣٣) وأكدت الصحيفة فى أعقاب إضراب ٦ ابريل أن التذرع بمشروعية الإضراب لايكفى مبررا لإعلان الإضراب العام ، وأن مشروعية الإضراب مستمدة من مواقف علنية واضحة لمنظمات المجتمع المدنى ممثلة فى الأحزاب والنقابات والاتحادات العمالية وليس من نداءات جماعة محدودة التأثير فى المجتمع . (٣٤) وأكدت الصحيفة على مشروعية الإضراب شريطة أن يكون المنوط بإعلانه قوى شرعية وديمقراطية تتمثل فى النقابات امهنية والاتحادات العمالية ومؤسسات المجتمع المدنى ، وأن يكون سلميا لا يفتح أبواب التخريب والفوضى . (٣٥)

- أفردت الصحيفة مساحات واسعة لمواد الرأى التى تناهض فكرة الإضراب ، وتنتقد الداعين إليه وذلك عبر عدد من الخطابات من أبرزها افتتاحية الصحيفة و مقالات المسئولين بها ، هذا فضلا عن بعض الأعمدة الثابتة التى اتفقت فى ذلك التوجه ، على سبيل المثال أشارت افتتاحية الصحيفة صباح يوم إضراب ٦ ابريل أنه بالعمل فقط نستطيع مواجهة كل الأزمات ،وأن الامتناع عن العمل لايؤدى سوى إلى نتائج سلبية تزيد من عدد المشكلات بدلا من أن تسهم فى حلها . (٣٦) وبعد وقوع إضراب ٦ ابريل وأحداث المحلة الكبرى وما شهدته من أعمال عنف وتخريب ، أشارت الصحيفة إلى أن دعاة الإثارة والعناصر المغرضة التى دعت إلى الإضراب لم يكن هدفها إلا إشاعة الفوضى . (٣٧) وأكدت الصحيفة على السعى الدائم للقيادة السياسية لمواجهة الأزمات بقصد تيسير سبل الحياة على المواطنين ، وأن ذلك هو جوهر العمل السياسى والاجتماعى فى مصر .(٣٨)

كما أشارت الصحيفة عقب فشل إضراب ٤ مايو إلى رفض الإضراب، وأشادت بموقف الجماهير الرافض له ، وأن أى توقف عن العمل من شأنه الإضرار بمصالح الوطن العليا . وأكدت الصحيفة مرارا على رفض الجماهير للإضراب عن العمل " الجماهير أثبتت أنها واعية لما يدبره البعض لها وللوطن من مكائد ومؤامرات ....."(٣٩) . وأكدت الصحيفة أن

رفض المصريين للدعوة لإضراب ٤ مايو يعطى درسا قاسيا لكل من يتصور أن فى مقدوره تحريك الشارع المصرى وفرض الإضراب العام فى غيبة جماعات المجتمع المدنى . (٤٠)

- أكدت الخطابات الصحفية الرفض التام للتخريب وتحول المظاهرات إلى فوضى وتخريب وأعمال شغب ، وأكدت على أنه يعد انتكاسة خطيرة لثقافة التظاهر والاعتصام وسلوك همجى غير مقبول ولامبرر له تحت أى مسمى . (٤١) وأضافت أن ماحدث فى المحلة الكبرى يعد خروجا على السياق المطلوب فى محاولة حل المشكلات التى يمر بها المواطنون .

- اهتمت بعض الخطابات الصحفية بإبراز فشل الدعوة إلى إضراب ٤مايو وأن ذلك يكشف الحجم المتواضع لقوة جماعة الإخوان المسلمين فى الشارع المصرى " وسط الإجماع الشعبى الكاسح على رفض الإضراب الذى جعل الجماعة تبدو على حقيقتها مجرد نقطة فى بحر "....." لابد من أن نحسن التفرقة بين حراك سياسى تدفع إليه قوى مجهولة يمكن أن تفتح أبواب الفوضى على مصراعيها وحراك سياسى واع تقوم به قوى شرعية وطنية يستهدف تصويب قرارات الحكم لكى تكون أكثر انحيازا لمصالح الأغلبية.(٤٢)

- عبرت معظم مواد الرأى عن رفض الدعوة لتنظيم إضراب عام ، وأشارت إلى خطورة تلك الدعوة من حيث تسلل بعض المخربين وضعاف النفوس والمحرضين إلى صفوف المضربين ، وأن تلك الدعوة تضر بحجم الإنتاج القومى . (٤٣) وأكدت الصحيفة على ضرورة تجنب تغييب العقل لحساب عواطف التهييج والإثارة التى يمكن أن تقودنا إلى طريق الفوضى ، وأبرزت خطورة توظيف الديمقراطية توظيفا خاطئا يختصم من قدرات وإمكانات الوطن . (٤٤) " إن الديمقراطية ليست إضرابات واعتصامات ولاهى مجرد لافتات وشعارات فقط ، وإنما هى فى الأساس منهج للتفكير والسلوك المتحضر ..... هناك همجة شرسة تريد نشر الفوضى الهدامة ،

وتستهدف أن ننتقل بالممارسة الديمقراطية من قبة البرلمان ومنتديات الأحزاب إلى مظاهرات الشوارع والأزقة " ([٤٥])

- ومن الجانب الآ خر أشادت بعض الخطابات الصحفية بالأهرام بظاهرة الاحتجاجات فى الشارع المصرى (بنسبة ٤٢ %) ، وأشارت إلى أنها ظاهرة صحية إيجابية ، وأن " خروج هذه الفورات من جسم المجتمع هو الذى يمنع وقوع الكارثة التى يخشاها الجميع ، لأنه عن طريقها تخرج الاحتقانات المكبوتة أولا بأول ....." ([٤٦]) وأكدت الصحيفة أن نذر الخطر الحقيقى تتمثل فى اختفاء تلك المظاهر الاحتجاجية " وسيادة نوع خبيث من الهدوء الذى يخفى العاصفة " . [٤٧]وأشارت الصحيفة إلى أنه خلال عام ٢٠٠٧ حدثت تحولات فى المجتمع المصرى تنبىء بتغيرات على صعيد المشاركة العامة فى الشأن العام ، وهذا الحراك هو الذى يقوى شوكة المجتمع المدنى . ([٤٨]) وأشادت الصحيفة بسماح الحكومة بالاعتصامات التى شهدها عام ٢٠٠٧ ، وقيام المسئولين بالحوار مع المعتصمين مما يضيف إلى رصيد الحكومة . ([٤٩]) وأشار بعض مواد الرأى فى هذا الإطار إلى أن احتجاج الناس على مايعتقدون أنه ظلم يلحق بهم يعنى انتشار ثقافة التعبير عن الرأى والمطالبة بالحقوق ، واستعداد الدولة لكى تتفهم هذه الاحتجاجات وتستجيب للمطالب ، وأن القوة الحقيقية تكمن فى استجابة الحكومة لمطالب فئات المجتمع . ([٥٠])

وتشير القراءة المتأنية لنتائج التحليل إلى تركز الخطابات المؤيدة للاعتصامات والوقفات الاحتجاجية فى الصحيفة خلال الفترة السابقة على إضراب ٦ ابريل ،وبصفة خاصة فى نهاية عام ٢٠٠٧ وذلك إبان إضرابات عمال غزل المحلة وتحقيق مطالب موظفى الضرائب العقارية ، ويفسر ذلك فى ضوء الحجج التى ساقتها الخطابات الصحفية فى ذلك الإطار استنادا على استجابة القيادة السياسية لمطالب عمال المحلة ذاتهم قبل إضراب ٦ ابريل ، ولمطالب فئات أخرى كموظفى الضرائب العقارية ، هذا فضلا عن ممارسة المعتصمين اعتصامهم دون عنف لاسيما فى حالة موظفى الضرائب

العقارية، وعدم اعتراض أى سلطة فى مصر على العمال الذين أضربوا فى المحلة الكبرى وكفر الدوار خلال عام ٢٠٠٧طالما التزموا بالقانون ، هذا فضلا عن أن القيادة المصرية تبذل قصارى جهدها للتوصل إلى حلول خلاقة وجذرية لتخفيف انعكاسات الآثار السلبية لزيادة الأسعار العالمية . (٥١)

موقف صحيفة المصرى اليوم :

أسفر التحليل عن تأييد كافة الخطابات الصحفية – عينة البحث– بجريدة المصرى اليوم للاحتجاج السلمى للمطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفئات المختلفة التى شاركت فى الإضرابات والتأكيد على مشروعية حق الإضراب . (٥٢) وقد خلت المواد الصحفية عينة البحث فى المصرى اليوم من أية معالجات تنتقد الاحتجاجات أو تنفى مشروعيتها أو تبرز ما قد تثيره من فوضى وإضرار بالنظام العام . وأشارت الصحيفة إلى أن الأمل بات معقودا على نخبة جديدة تماما تدرك معنى العمل الجماعى وأن هذا الجيل تخلص من حاجز الخوف ، وأن الداعين للإضراب – إضراب ٦ ابريل – حرصوا على عدم ربط أنفسهم بأى حزب سياسى أو تيار ايديولوجى . (٥٣) وأن مايشهده المجتمع من إضراب وعصيان مدنى ومظاهرات سلمية إنما هو من أجل " الدفاع عن أنفسنا وأموالنا وأهلينا ووطننا " (٥٤) وأشادت الصحيفة بتجربة الدعوة لإضراب ٦ ابريل عبر الفيس بوك ، وأشارت إلى أن التجربة تجربة جماعية لشباب قرر ألا يكون سلبيا ويعبر عن حقه فى الرفض . (٥٥)

كما وصفت الصحيفة إضراب المحلة بأنه " إضراب حقيقى شارك فيه آلاف العمال والمهمشين والمحرومين وسقط فيه قتيل وعشرات الجرحى"(٥٦) ورأت بعض الخطابات الصحفية أن توالى الاحتجاجات دلالة على تغير نوعى مهم طرأ على الثقافة السياسية للمصريين خلال السنوات الماضية ، وأنه من شأنه إن استمر على المدى المتوسط والبعيد أن يعيد صياغة العلاقة بين الدولة والمواطنين على نحو أكثرتوازنا وأقل سلطوية . (٥٧) على سبيل المثال وصفت بعض مواد الرأى احتجاج موظفى الضرائب العقارية بأنها

أكثر الاحتجاجات العمالية تحضرا خلال عام ٢٠٠٧ . ([٥٨]) كما وصفت ظاهرة الإضرابات بوجه عام بأنها ظاهرة شديدة التحضر لأنها تدل على الوعى بالحقوق الدستورية للمواطن ، وتدل أيضا على عمق العلاقة بين الحكومات والشعوب . ([٥٩])

موقف صحيفة الأهالى :

أظهرتحليل الخطابات الصحفية لجريدة الأهالى حول موقفها من الاحتجاجات التى شهدها المجتمع المصرى إبان الفترة الزمنية للبحث ، أن الصحيفة كانت مؤيدة لتلك الوقفات الاحتجاجية والإضرابات والاعتصامات التى قامت بها العديد من الفئات فى المجتمع . وانتقدت موقف الحكومة المعارض للإضرابات ، وأشارت إلى أن الحكومة " تدعى أنه ثمة فرق بين الفوضى والإضراب وأنه يتعين تنظيم هذا الحق حتى تكون ممارسته منضبطة ، وهذه قولة حق يراد بها باطل لأن هناك فرقا بين تنظيم الحق وتعطيله أو فرض قيود تعسفية عليه تشل فاعليته

وأيدت الصحيفة فى افتتاحيتها إضراب موظفى الضرائب العقارية ، وأشادت بتنظيم ذلك الإضراب وذكرت أن الموظفين الحكوميين كانوا تاريخيا آخرالفئات الاجتماعية التى تستخدم سلاح الإضراب فى كفاحها من أجل حقوقها والان يعتصم ما يقارب ٥٥ ألفا من موظفى الضرائب العقارية مطابين بزيادة حوافزهم ، ومن الضرورى الإنصات لهذا الصوت القادم من أعماق الطبقة الوسطى بعد أن عضها الفقر واليأس . ([٦٠])

وأشارت الصحيفة إلى أن سلسلة إضرابات عمال المحلة المتواصلة والتى كانت نقطة انطلاق لموجة من الاحتجاجات الواسعة ، أثبتت أن الطبقة العاملة " كانت ومازالت هى طليعة القوى المطالبة بالتغيير فى المجتمع ، وأنها القادرة على إعادة رسم الخريطة السياسية . ([٦١]) وأشارت الصحيفة إلى أن الطبقة العاملة أثبتت عبرسلسلة من الإضرابات وأشكال الاحتجاجات

والمطالبات أنها سليلة هذا التاريخ المجيد وأن العمال تجاوزوا مجرد الإحساس بالظلم إلى العمل من أجل إزاحته .(٦٢)

أما فيما يتعلق بإضراب ٦ ابريل رأت بعض الخطابات الصحفية بالأهالى أن لهذه الدعوات أثر سلبى على إضراب المحلة وعلى الحركة الاحتجاجية فى المجتمع ، وأن هؤلاء الشباب قليلو الخبرة بالعمل السياسى وغيرمدركين لتداعيات ونتائج مايدعون إليه " لأن هناك فارقا كبيرا بين التمرد الفردى والدعوة للإضراب فى الغرف المغلقة وبين النضال السياسى من خلال التفاعل الحى مع حركة الفئات الاجتماعية المختلفة " وانتقدت الصحيفة الخطابات التى أشادت بدور هؤلاء الشباب إلى حد اعتبارهم القيادة الجديدة البديلة عن الأحزاب السياسية .(٦٣) وعلى الرغم من ذلك انتقدت الصحيفة موقف الحكومة من هذه الدعوات للإضراب واعتبارها صادرة عن حفنة صغيرة متآمرة ، وأن الحكومة تتجاهل الثورة المعلوماتية التى تتطور أدواتها كل يوم وتتعامل معها الأجيال الجديدة بمهارة وإتقان . (٦٤)

ثالثا : أطر المعالجة الصحفية للحركات الاحتجاجية فى المجتمع المصرى فى صحف الدراسة :

أظهرت نتائج التحليل أن الحركات الاحتجاجية التى شهدها المجتمع المصرى كانت من أبرز الظواهر التى أفسحت من خلالها صحف الدراسة مساحات واسعة لمناقشة السياسات الحكومية بما تتضمنه من إيجابيات وما تعتريها من سلبيات ، خاصة وأن هذه الاحتجاجات كانت المطالب الأساسية التى تسعى إلى تحقيقها مطالب اقتصادية ومهنية فى المقام الأول ، وذلك انعكاسا لارتفاع الأسعار وانخفاض الدخول الحقيقية للكثير من الفئات الاجتماعية . وفيما يلى عرض لأهم أطر المعالجة الصحفية التى قدمت من خلالها صحف الدراسة الخطابات الصحفية حول الاحتجاجات الاجتماعية التى شهدها المجتمع المصرى خلال فترة البحث .

صحيفة الأهرام :

أسفر تحليل خطاب صحيفة الأهرام عن بروز عدة أطر فى مقدمتها إطارا السياسات الحكومية والتطور التكنولوجى وذلك على النحو التالى :

- **إطار السياسات الحكومية :**

أسفر تحليل الخطاب الصحفى لصحيفة الأهرام عن أن إطار السياسات الحكومية كان الإطار السائد فى خطاب الأهرام (بنسبة ٦٠%) ؛ حيث عنيت الصحيفة بمناقشة الأسباب التى دعت إلى ظهور هذه الاحتجاجات بكافة أشكالها من مختلف الفئات ، ويكشف التحليل عن وجود موقفين بارزين فى خطاب الأهرام :

الأول يركز على الإشادة بالسياسات الحكومية الاقتصادية ويرجع أسباب ارتفاع الأسعار لأسباب عالمية ، (بنسبة ٥٥% من جملة الخطابات التى ناقشت السياسات الحكومية) وتركز الخطابات التى تبنت هذا المرقف على الاهتمام الذى توليه الحكومة لتحقيق العدالة الاجتماعية ،واهتمامها بالفئات الأولى بالرعاية ، وحرصها على ضمان وصول الدعم إلى مستحقيه، وإلى النهوض بالفئات الفقيرة . وأكد الخطاب الصحفى فى هذا الإطار على جدية الحكومة فى السعى لتحسين الأحوال المعيشية للفئات المضارة ومحدودى الدخل . واهتمت الصحيفة بإلقاء الضوء على الإجراءات الحكومية المتواصلة لتحسين الأحوال المعيشية للمواطن .(٦٥) وانتقدت الصحيفة الإصرار على حالة اليأس التى تسيطر على بعض الأقلام، وتعرض الحكومة " لموجات شرسة وضارية من الهجوم البالغ القسوة ، والبعد عن الموضوعية ولحملات التجريح والتشويه والتحريض التىتستهدف إثارة الرأى العام ورفع درجة السخط والغضب لزرع الفوضى ....." (٦٦) وبررت الصحيفة عدم شعور المواطن بنتائج الإصلاح الاقتصادى بأنه يرجع لكون الإصلاح يستغرق وقتا خاصة إذا كان يأتى بعد فترات طويلة من الركود والجمود . وأكد بعض الخطابات الصحفية على التحديات التى يواجهها الحزب الوطنى

وسياسته لتحقيق العدالة الاجتماعية ، وأن اهتمام الحزب ليس فقط بتحقيق معدلات مرتفعة من النمو وحسب بل وتحقيق العدالة فى توزيع هذا العائد . وأن هدف التنمية لايتعارض مع هدف العدالة الاجتماعية ، وأن عدم تحقيق ما يهدف إليه الحزب من إنجازات فى قضية العدالة الاجتماعية فى السنوات الأخيرة إنما يرجع إلى أسباب ذات طبيعة مرحلية ووقتية ، ومع زيادة العائد الاقتصادى فإنه يستطيع أن يتجه إلى قضية العدالة الاجتماعية بإمكانات أكثر"(٦٧). واهتمت بعض مواد الرأى بالصحيفة بتبرير بعض السياسات الحكومية إزاء اعتصام موظفى الضرائب العقارية ، حيث أشارت إلى أن وزير المالية أراد أن يعلن أن الاعتصام ليس حلا، وأن قطاعات عديدة فى مواقع مختلفة لها مطالب مماثلة ، والاستجابة تعنى فتح الباب لهذه الاعتصامات وشيوعها ، فى حين تم تأييد استجابة الوزير لمطالب موظفى الضرائب العقارية ، وأشارت بعض مواد الرأى إلى أن الوزير " اضطر أن يفكر بقلبه ويتخذ قرارا عاطفيا اضطراريا لأول مرة منذ شغل منصبه ".(٦٨) وأشاد بعض مواد الرأى بتعامل الأجهزة الأمنية مع أحداث المحلة فى الفترة من ابريل ٢٠٠٨ " الأمن التزم حسن التنظيم وفاعليته فضلا عن سياسة ضبط النفس ، وعدم استخدام القوة فى مواجهة المخربين المشاغبين ، وفى ذلك دلالة على ارتفاع مستوى النضج المهنى والسياسى لجهاز الشرطة فى تعامله مع أحداث العنف والتخريب " . (٦٩)

- **الثانى : يركز على غياب البعد الاجتماعى للسياسات الحكومية الاقتصادية :**

تشير نتائج التحليل إلى أن إطار النتائج السلبية للسياسات الاقتصادية وغياب البعد الاجتماعى لتلك السياسات قد ورد بنسبة ٥٥ % . وقد أفردت الصحيفة مساحات واسعة لمناقشة السياسات الاقتصادية فى المجتمع المصرى والآثار الناجمة عنها لاسيما على الفقراء ومحدودى الدخل . (٧٠) وأشار بعض مواد الرأى إلى " وصول الاحتقان فى المجتمع المصرى مداه فى ظل سياسات الليبرالية الشرسة ، وغياب قواعد العدالة الاجتماعية سواء فى توزع

الدخول أو الثروات أو الأعباء ، وإطلاق حرية رجال الأعمال ، ومن ثم انتفض كثير من فئات الشعب المطحون كل يطلب بعض حقوقه عبر التظاهرات والإضرابات والاعتصامات " . (٧١) وأشارت الصحيفة إلى أن المسألة ليست فى فشل حكومة أو نجاحها بقدر ما يتعلق الأمر بالرؤية العامة والفلسفة الحاكمة التى ينبغى أن تنطلق من عدة مبادىء أهمها إصلاح ديمقراطى وتنمية بشرية شاملة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية للطبقات والفئات الأفقر فى مصر ، وصياغة التزام وطنى تاريخى بمحاربة تحالف الفساد والاستبداد وترشيد الليبرالية المتوحشة . (٧٢)

وقد أفسحت الصحيفة المجال للتعبيرعن وجهات نظر ناقدة للسياسات الحكومية ، وقد وضح ذلك على النحو التالى :

– دعت بعض الخطابات بالأهرام إلى ضرورة مبادرة الحكومة إلى معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة ، وأن المبادرة واستباق الانفجار سيعود بالفائدة على الجميع وعدم انتظار الواقعة . وضرورة الوصول للمفهوم الصحيح للإدارة والتى هى فى الأساس فن تجنب الأزمات وعندئذ لن تكون هناك أية فرصة لدعاة التحريض على الفوضى. (٧٣)

–طالبت الخطابات الصحفية بالأهرام الحكومة بتنفيذ سياسات قادرة على التخفيف من المعاناة الاقتصادية والحد من البطالة ، وأن إغماض العين عن آلام الناس هو اغفال لأحد أركان الأمن القومى الذى يجب أن يراعى الاستقرار الداخلى والعدل الاجتماعى ، حيث يمثل الفقر أحد الأركان الأساسية للبيئة المنجبة للفوضى والجريمة . وأشار البعض إلى أننا ندفع فاتورة رهيبة ثمنا لسياسات اقتصادية لم تراع التوازن التدريجى ما بين تخلى الدولة عن القطاعات الإنتاجية والتجارية ، وبين تمكين القطاع الخاص من الاستيلاء على كل المقدرات الاقتصادية . " ثمة أزمة بطالة خانقة ترتبط بأزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وطوابير الخبز وهشاشة فى المشاركة السياسية ، والنخبة المصرية استراحت فى التخلص من الملفات الساخنة ودفعها إلى ملعب النخبة الأمنية لكى تعالجها " . (٧٤) ومن الجدير بالذكر فى

هذا الصدد انتقاد بعض الخطابات لجوء الدولة إلى محاصرة ماأعتبرته نوعا من العصيان المدنى وخطورة الترويج لسياسة الضرب من حديد كعلاج للمشكلات الاقتصادية ،وانتقد بعض الكتاب بالصحيفة " حالة العصبية الشديدة التى انتابت أجهزة الدولة فى التعامل مع الدعوة لإضراب ٦ ابريل وأرجعت الترويج لفكرة ودعوة الإضراب لحالة الاستنفار الأمنى التى صاحبت هذه الدعوة ، ودعت لترك المجال واسعا أمام التيار الليبرالى لكى ينشط سياسيا مادام لايلجأ إلى العنف أوالتحريض . (٥٠)

- ورأت بعض مواد الرأى أن نجاح سياسة الحكومة فى جذب الاستثمارات ورفع معدلات النمو لم تصحبه فعالية فى معالجة قضية الأسعار والأجور ، وطالبت بضرورة أن تعمل الحكومة على استمرار النجاح فى رفع معدلات النمو الاقتصادى ، وأن تسعى لتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية من خلال توزيع عادل لعوائد التنمية ، وبما يشعر المواطن العادى بالتحسن الاقتصادى . وأشارت الصحيفة إلى الحاجة لنقلة نوعية لإحياء الطبقة المتوسطة ، ولسياسة اقتصادية رشيدة تحقق النمو المصاحب لإيجاد فرص العمل وتحقيق زيادة فى الإنتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية المصاحبة للديمقراطية . كما أن جزءا من مسئولية حصار هذه الإضرابات يقع على عاتق الحكومة التى ينبغى أن تحرص على ضرورة توازن مصالح كل فئات الشعب . (٥١)

- **إطار التطور التكنولوجى :**

أشارت الصحيفة ضمن المعالجات التى ركزت على هذا الإطار إلى أن المجتمع يشهد عملية تحول كبرى يخطىء البعض فى التعامل معها أو إدراك مغزاها ، وأن الشباب هم نتاج عصرهم ولايمكن تجريم ما يفعلونه – الدعوة للإضراب عبر الفيس بوك – تحت أى ذريعة ، وبدلا من اعتبارهم مسئولين عن دعوة أو فعل غير قانونى فلابد أولا من البحث عن الأسباب التى دعتهم إلى فعل ذلك ، وإلى اللجوء إلى الانترنت بدلا من الأحزاب السياسية للتعبير عن همومهم ومطالبهم المشروعة . وطالبت بعض الآراء

بفتح الأبواب والنوافذ الشرعية والسلمية للأجيال الجديدة لكى تأخذ حقها فى العمل العام ، وتمارس نصيبها فى المسئولية تجاه نفسها وتجاه مجتمعها ، وأن تترك لها حرية العمل السياسى وفق القانون . كما أشارت الصحيفة إلى أن تنامى ظاهرة المدونات الالكترونية يرجع إلى عجز الصحافة المكتوبة عن جذب اهتمام الأجيال الجديدة . (٧٧)

وظهرت وجهتا نظر فى هذا الشأن الأولى تنتقد الدعوات لفرض القيود على المواقع الالكترونية بغية السيطرة على أفكار الناس وتصرفاتهم ، وتدعو للاستفادة من الثورة التكنولوجية للاتصالات وتوظيفها لخدمة المجتمع . وأشار أنصار هذه الرؤية إلى أن خلط الأوراق وغياب الرؤية الموضوعية هو الذى جعل من " النت والموبايل كبش الفداء الأخير للخائفين والمرعوبين والهاربين من الحرية والتزاماتها " . (٧٨) أما الثانية فتطالب بوضع قوانين خاصة تحمى حقوق الناس وتصون حق التعبير والفصل بين الرأى والسب والتشهير وضرورة إيجاد شكل من أشكال التنظيم الإدارى الذى يجمع كل أصحاب المواقع والمدونات ويحمى حقوقهم ويمنع الاعتداء على الآخرين بلائحة يلتزم بها الجميع وبغير ذلك سيتحول عصر المعلومات إلى عصر للفوضى .(٧٩) وأشارت الصحيفة إلى أن إضراب ٦ ابريل يشير إلى بدء تشكل ظاهرة السياسة الالكترونية التى تقوم على نشر معلومات أو دعوات لعمل سياسى أو عام عبر الوسائط الالكترونية . وأن هذا الإضراب يعود فى جانب منه إلى ظاهرة الحياة عبر الانترنت وهذه العوالم الخفية التى تتحرك وتوفرفرصة هائلة لتجاوز قيود الواقع .....ولكن مهما كانت قوة ومرونة جماعات مستخدمى الانترنت فإن نجاحهم أوفشلهم مرتبط بما هو على الأرض . (٨٠)

صحيفة المصرى اليوم :

- **إطار مسئولية الحكومة :**

تصدر إطار مسئولية الحكومة مقدمة الأطر التى قدمت من خلالها صحيفة المصرى اليوم الحركات الاحتجاجية فى مصر خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (بنسبة ٥٨ %) ، حيث أبرزت الصحيفة مسئولية الحكومة عن تصاعد وتتابع الإضرابات والاحتجاجات فى المجتمع المصرى من مختلف الفئات ، وظهر ذلك على النحو التالى :

- أكدت الصحيفة أن أحداث ٦ ابريل كانت بسبب تلك السياسات التى تتبعها الحكومة ، والتى يظهر فيها " عدم الاكتراث بمشاكل السواد الأعظم من المواطنين وعدم الانتباه لمعاناة الناس من الأسعار التى تزداد يوما بيوم ، وعدم احترام آدمية المواطن المطحون المنتظر فى طابور الخبز الطويل " . وأشارت الصحيفة إلى أن هناك حالة غضب عام تجتاح الكثيرين ، وأن الحكومة استطاعت أن توحد تحت راية واحدة " طوابير من الفقراء والعمال والفلاحين والموظفين والطلاب والمشردين لتجمعهم فى درب لقمة العيش التى تتخذ الحكومة من السياسات ما يؤدى إلى حرمانهم منها " . (٨١) كما أشار بعض الخطابات إلى غياب البعد الاجتماعى فى سياسات الحكومة مما أدى إلى زيادة شعور الطبقة العاملة فى مصر بثقل الآثار الناجمة عن التحولات الاقتصادية . ٨٢

- أرجعت معظم الخطابات الصحفية المصرى اليوم الحركات الاحتجاجية إلى تدنى الأحوال الاقتصادية وارتفاع الأسعار ، وعدم شعور الناس بالتحسن الاقتصادى " لأن عائد التنمية لم يذهب إلى الشعب كله ولكنه استقر عند الشريحة العليا التى لم تكن بحاجة إلى استفادات جديدة " .(٨٣) وأبرزت الصحيفة سوء الأحوال الاقتصادية لعمال غزل المحلة وأنها كانت السبب الرئيسى وراء إضرابات العمال . وأشارت الصحيفة إلى أن التحولات الاقتصادية التى عرفتها مصر ولاسيما الخصخصة وإعادة الهيكلة كان لها

أثرها البالغ على علاقات العمل في مصر وأدى إلى انخفاض مستوى معيشة الطبقة العاملة المصرية مما دفع العمال الى البحث عن أية وسيلة تزيد الدخل لمواجهة أعباء الحياة ، " الناس تذوق الأمرين بسبب وحش الغلاء وارتفاع الأسعار ومحدودية الدخل وفقدان الضوابط على الأسواق وانهيار الجنيه المصري ... الناس تتظاهر كي يسمع النظام صوتها ويضمد جراحها ".(٨٤)

- انتقدت الصحيفة موقف الحكومة فى التعامل مع إضراب العمال ووصفت ذلك الموقف بأنه سياسة العصا والجزرة " قمعت بقسوة المتظاهرين وبسطت يدها بأعطياتهم الكافأة شهرا فى مصانع لم يعتادواعليه ، وأنها قامت بذلك حتى تصل الرسالة واضحة بأن الحكومة هى التى فى يدها المال وهى القادرة على أن تلبى مطالب العمال لا المتظاهرين وأصحاب الشعارات السياسية " (٨٥) . وأشارت الصحيفة فى إطار مسئولية الحكومة إلى أن إغلاق النظام للقنوات الشرعية السلمية للتعبير كان وراء اللجوء للاعتصامات والاضرابات من العديد من الفئات . (٨٦)

- وصفت الصحيفة فلسفة تعامل الحكومة مع الرأى العام بأنها تفتقر إلى الحس السياسى والمنهج العلمى ، وأنها فلسفة تقوم على الاعتقاد بضعف الرأى العام وتدنى قدرته على الفهم وميله للرضوخ للسياسات ، والقدرة على السيطرة على الرأى العام من خلال تغذيته بالمعلومات والآراء التى تعكس وجهة النظر الرسمية، والنظر للاستجابة لمطالب الرأى العام فى التوقيت المناسب على أنها رضوخ وضعف . (٨٧) كما انتقدت الصحيفة موقف الحكومة إزاء المشاركين فى الإضراب ، وأشارت إلى أنه لم يكن يتوقع أكثر المتشائمين أن تقدم الحكومة المصرية " على استخدام كل هذه القسوة تجاه من دعوا للإضراب الافتراضى الذى احتضنته المواقع الالكترونية ، وكل هذا العنف بحق من قاموا بالإضراب الحقيقى فى المحلة الكبرى " . (٨٨)

- من ناحية أخرى ، أسفر تحليل الخطاب الصحفى للمصرى اليوم عن ندرة ظهور الاتجاهات التى تشير إلى أن التحولات الديمقراطية فى المجتمع المصرى هى التى أسفرت عن ظهور الاحتجاجات "التحول

الديمقراطى صاحبه شعور المواطن بالأمن وإحساسه بالقدرة على ممارسة الفعل الديمقراطى دون أن يتعرض لأى عواقب " هذا فضلاعن ندرة ورود الاتجاهات التى ترى أن سوء الإدارة وعدم قدرة القيادات على التواصل مع العمال كان من الأسباب الرئيسية فى الإضرابات العمالية خلال عام ٢٠٠٧.، وقد ورد ذلك فى أعداد الصحيفة التى نشرت فى نهاية عام ٢٠٠٧ والتى عنيت الصحيفة بنشر رؤى نخبة من الخبراء والسياسيين من مختلف التيارات الفكرية بشأن أبرز التغيرات التى اعترت المجـــتمع المصرى خلال ذلك العام .

- كما أسفرت النتائج عن أن الصحيفة قد هاجمت تعامل الأمن مع المظاهرات لاسيما فى المحلة الكبرى إبان إضراب ٦ ابريل ٢٠٠٨ " الأمن تعامل معها بغباء شديد زاد الأمر حدة وحولها إلى مظاهرة يسقط فيها الجرحى من الطرفين وتدمر الممتلكات العامة والخاصة " . (٨٩)

وأكدت الصحيفة على أن الحل الأمنى ليس هو الحل الملائم لمواجهة الاحتقان ومن الضرورى أن تعنى الدولة بالحوار المجتمعى وبتحقيق الأمن والعدل الاجتماعى " رفعت الدولة شعار لاصوت يعلو فوق صوت الأمن دون أن تضع أمننا الاجتماعى على أجندتها " كما أن الحل لن يكون الحبس والاعتقال ولكن بقرارات اقتصادية وبحوار مجتمعى لإزالة الاحتقان والغضب " . (٩٠) كما استنكرت الصحيفة لغة التهديد والوعيد لكل من شجع الاشتراك فى المظاهرات أو ساهم فى التخطيط لها ووصف البيانات الحكومية لمن يقوم بذلك بأنه " مخربا ... انتهازيا ....متآمرا .... " " وكأنها لم توفر المبررات الكافية لخروج الناس ....." (٩١) وذكرت الصحيفة أنه لايمكن اختزال أحداث المحلة فى تبريرات وأوصاف مثل " قلة مدسوسة ومخربة وبلطجية ومحرضين .....بل يجب النظر إليها باعتبارها أزمة حقيقية لدى الشعب المصرى لم يتعرض لها من قبل منذ ربع قرن "(٩٢) وأشارت إلى الإفراط فى إجراءات الأمن لمواجهة الدعوة للإضراب ووصفت بيان الداخلية عشية إضراب ٦ ابريل ٢٠٠٨ بأنه شديد الحدة وقليل

الحكمة وفيه من لغة التهديد والوعيد ما أقلق عموم المواطنين ودفعهم للبقاء فى منازلهم خوفا من حالة افتراضية لم تحدث فى الواقع مما أسفر عن إشاعة أجواء الخوف ونجاح الدعوة للإضراب" .(٩٣)

- **إطارضعف مواقف القوى السياسية :**

أسفر تحليل صحيفة المصرى اليوم عن بروز إطار ضعف القوى السياسية حيث ورد فى المرتبة الثانية بعد إطار مسئولية الحكومة وذلك بنسبة ٣٢ % ، وقد برز هذا الإطاربصفة خاصة عقب إضراب ٦ ابريل ، فقد انتقدت الصحيفة ضعف مواقف مختلف القوى السياسية ، حيث أشارت إلى أنه على الرغم من أن الخطاب الليبرالى التقليدى يحفل بالحديث عن الحقوق الأساسية للمواطنين ومن بينها حق الاحتجاج السلمى والضغط من أجل التفاوض حول المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، إلا أنه يقف قطاع من الليبراليين المصريين معارضا بصورة حاسمة لأى محاولة لممارسة هذا الحق .

ومن الجانب الآخر فعلى الرغم من أن اليسار يرى فى الإضراب والاعتصام والتظاهر حقوقا طبيعية للجماهير عليهم التمسك بها ، إلا أن قطاع من اليسار المصرى يمثله حزب التجمع المعارض لايرى فى الدعوات الأخيرة للإضراب العام فى مصر سوى قفز إلى المجهول متحججا بأن الجهات الداعية إليه غير معروفة أو منظمة " إنها واحدة من المرات النادرة فى تاريخ اليسار التى يرفض قطاع منه التلاحم مع فئات واسعة من الناس الغاضبين لأسباب غضبه نفسها لمجرد أنه لايعرفها " . (٩٤)

وانتقدت الصحيفة موقف رئيس حزب التجمع الناقد للشباب الذين دعوا للإضراب عبر الفيس بوك ، ورأت الصحيفة أن مصرليست للساسة والأحزاب فحسب ولكنها للجميع ، وأن أشرف موقف فى تلك الأزمة هو هؤلاء " الذين عبرواعن موقفهم بشكل متحضر من خلال الكلمة " .(٩٥)

وأبرزت الصحيفة أن ما حدث فى ٦ ابريل يعد مؤشرا على فساد النخبة السياسية بكاملها بما فيها جماعة الإخوان ، وانتقدت الصحيفة " هرولة الأحزاب السياسية الرسمية لإبرام صفقات مع الحكومة بهدف الحصول على عدد هزيل من المقاعد فى انتخابات المحليات " (٩٦)

وأشار الخطاب الصحفى إلى أن تلك الأحداث الأخيرة كشفت لقطاعات الشباب التى تأمل التغيير وتسعى له أنه لم يعد يقدورهم الثقة بأى حزب من الأحزاب أو القوى السياسية والتى اكتفت بصورتها كديكور فى المسرح الوطنى الديمقراطى .(٩٧) وأكدت الصحيفة على إخفاق المعارضة بكافة فصائلها وأن ذلك لايقتصر على التيارات الليبرالية بل يتجاوزها إلى قوى اليسار التى بقضى بعضها التحالف مع جهاز الدولة على العمل الجماهيرى ، فى حين لايزال بعضها الآخر أسير خطاب شعبوى لاطائل من ورائه ، وكذلك جماعة الإخوان غير الراغبة فى إشعال جبهة إضافية لمواجهتها مع الدولة . (٩٨)

وهاجمت الصحيفة موقف جماعة الإخوان المسلمين إزاء إضراب ٦ ابريل معتبرة أن ذلك الموقف يؤكد أن الجماعة معنية بقضاياها وهمومها فقط بغض النظر عن قضايا الوطن ، ودللت على ذلك بتناقض موقفها إزاء إضراب ٦ ابريل والدعوة لإضراب ٤ مايو ، واستندت الصحيفة فى ذلك إلى أن الجماعة كانت " تتجنب إغضاب الحكم تحسبا لإنهاء قضية خيرت الشاطر فلما صدرت الأحكام العسكرية قررت الجماعة أن ترد بشكل مباشر وعلنى".(٩٩)

وأشارت الصحيفة إلى عدم مشاركة الإخوان فى معظم الإضرابات الحقيقية التى تشهدها مصر منذ عام ٢٠٠٦ بين العمال والموظفين وأساتذة الجامعات والأطباء مما عكس موقفا لايزال مضطربا فيما يتعلق بممارسة العمل السياسى العام والنضال السلمى والديمقراطى وترك فرص حقيقية للتفاعل مع النضال الاجتماعى اليومى لجزء كبير من المصريين . (١٠٠)

صحيفة الأهالى :

- **إطار مسئولية الحكومة :**

أسفر التحليل عن أن إطار مسئولية الحكومة كان فى مقدمة الأطر التى عالجت من خلالها صحيفة الأهالى الاحتجاجات الاجتماعية فى مصر خلال الفترة الزمنية للبحث وذلك بنسبة ٦٠% من إجمالى المواد الصحفية محل البحث ، وقد أبرزت الصحيفة مسئولية الحكومة من خلال العديد من الطروحات وذلك على النحو التالى :

- أشارت الصحيفة إلى أن كل مشاكلنا وقضايانا ترتبط بطبيعة الحكم "وطبيعة مصالح الطبقة والسياسات التى تطبقها" وأن السلطة تتباهى بما تسميه التقدم الاقتصادى غافلة عن التدهور الاجتماعى الشامل من الارتفاع المتوالى فى الأسعار واتساع قاعدة البطالة وعمالة الأطفال وأطفال الشوارع وانتشار الأمراض وانهيار التعليم وتزايد سكان العشوائيات واستئثار فئة محدودة بثروات البلاد "(١٠١) . وأكدت الصحيفة أن الاحتجاجات العمالية المتتالية تؤكد أنها ناتجة عن غضب متصاعد ضد حزمة سياسات الحكومة والتى نتج عنها حدم استقرار أحوال العمال وانخفاض مستمر فى الأجور " وأن الحكومة فشلت فى توفير حياة كريمة للعمال وربط الأجور بالأسعار ومقاومة الفساد داخل معظم الشركات " .(١٠٢)

- أكدت الصحيفة أن "الإصرار الحكومى على تنفيذ تعليمات المؤسسات الدولية وتطبيق آليات السوق وتحويل المجتمع إلى ترس تابع فى عجلة العولمة الرأسمالية " الأمر الذى أدى إلى التهميش والإفقار القسرى لجميع الفئات المنتجة والكادحة فى المجتمع المصرى "(١٠٣) . وأكدت الصحيفة على أن "غالبية المصريين سيحصلون بعد أن أخذوا يحصدون النتائج المرة لحزمة السياسات الاقتصادية والتى أدت لانتشار الفقر والبطالة وانهيار مستوى معيشة الطبقات الشعبية والمتوسطة"(١٠٤).

- كما أبرزت الصحيفة مسئولية الحكومة عن عزوف الشعب المصرى عن العمل السياسى بجميع أشكاله ، وأرجعت ذلك إلى حالة الإحباط واليأس المسيطرة على الشارع المصرى - من وجهة نظر الصحيفة - وانشغال الناس بالبحث عن لقمة العيش فى ظل الأزمات الاقتصادية الطاحنة وتدنى الأجور وارتفاع الأسعار وشيوع البطالة والفساد . (١٠٥)

- انتقدت الصحيفة القوانين المقيدة لحق الإضراب ، وهاجمت الحكومة ووصفتها بالانحياز للطرف الأقوى على حساب الطرف الأضعف (أصحاب العمل / العمال) " ولما وجدت نفسها مضطرة للاعتراف بحق الإضراب نتيجة الضغوط الواقعة عليها سعت إلى تفريغه من مضمونه وإحاطته بالقيود التى تجعله أقرب إلى الحظر منه إلى الإباحة " .(١٠٦)

- **إطار التغيير السياسى :**

كشف تحليل جريدة الأهالى عن اهتمام الصحيفة بمعالجة الاحتجاجات الاجتماعية من خلال إطار التغيير السياسى الذى ورد فى المرتبة الثانية بنسبة ٢٤% بعد إطار مسئولية الحكومة ، حيث رأت الصحيفة أنه لايكفى لانتزاع حقوق العمال أو الفلاحين أو موظفى الضرائب العقارية او أية فئات أخرى " لأن الواقع الكلى لن يتغير ولابد أن تلتقى هذه الفئات جميعا حول مشروع وطنى ديمقراطى .....و مواصلة الكفاح هى التى ستجبر هذا الحكم على تغييرمنظومة السياسات التى قادت إلى ما نحن فيه ...." (١٠٧). وطالبت الصحيفة بضم الصفوف لا من أجل أجور عادلة للجميع فحسب وإنما أيضا من أجل سياسات جديدة . (١٠٨) ودعت الصحيفة اليسار لكى يضطلع بدوره ويتخلص من سلبياته ويقنع المواطنين بأفكاره البديلة بأن أوضاعهم لن تتغيربشكل حقيقى مالم تتغير سياسات النظام جذريا وما لم تتجمع نضالاتهم الفئوية لكى تصب فى نهر التغيير الشامل " .(١٠٩) وأشارت الصحيفة فى افتتاحيتها أيضا إلا أنه إذا كان " نضال المواطنين مايزال محصورا فى الإطار الاقتصادى وتعوقه ترسانة القوانين المقيدة للحريات فإن المرحلة القادمة ستشهد التزاوج بين الاقتصادى والسياسى " .(١١٠)

- **إطار القيود القانونية على حق الإضراب :**

أسفر التحليل عن ورود هذا الإطار فى المرتبة الثالثة فى خطاب الأهالى بنسبة ١٦% ، وقد ناقشت فى هذا الإطار تنظيم القانون لهذا الحق والقيود الموضوعة على حق الإضراب ، وانتقدت الصحيفة المواد التى يتضمنها قانون العمل وساقت عددا من المبررات للتدليل على ذلك منها أن ربط الإضراب بالمنظمة النقابية يحرم العمال الذين يعملون فى منشآت ليس لها لجان نقابية من هذا الحق لا، كما أن حصر الإضراب فى يد حفنة من أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة يراد به كبح جماح الإضرابات لكون هذه النقابات موالية للحكومة ومناوئة للإضرابات ومشاركة فى قمعها ، هذا فضلا عن أن حظر الإضراب فى المنشآت الحيوية والاستراتيجية يحرم قطاعات واسعة من حق الإضراب .([١١١])

وطالبت الصحيفة بإعادة النظر فى التصنيف الحالى للنقابات العمالية التى تعتبر قناة شرعية ، حيثرأت أن التصنيف القائم عاجز عن التواصل مع فئات العمال ولايتيح لأى نقابة اتخاذ قرار الإضراب . كما نادت الصحيفة بضرورة تغيير الشكل الحالى للاتحادات العمالية ليكون بالانتخاب الحر حتى يمكن أن تعبر عن احتياجات الأعضاء . ([١١٢]) وأشارت الصحيفة إلى ضرورة إعادة النظر فى المواد القانونية التى تحرم الممارسات السلمية التى تدرج ضمن الحقوق والحريات العامة ويؤدى تطبيقها إلى انسداد الأفق أمام العمل السياسى والمدنى والسلمى مما يدفع المجتمع إلى مزيد من الاحتقان ولاتترك خيارا إلا للجوء للعنف . ([١١٣])

•••

صورة القوى الفاعلة فى صحف الدراسة :

أولا : الأهرام :

التصورات المقدمة عن الحكومة :

قدمت صحيفة الأهرام تصورات عديدة للحكومة المصرية والمسئولين الحكوميين ضمن خطابها حول الاحتجاجات الاجتماعية ، وقد اقتربت نسبتا التصورات السلبية والإيجابية المقدمة للحكومة فى الأهرام (٥٣%،٤٦%على الترتيب) . وقد تركزت أبرز التصورات السلبية المقدمة للحكومة حول انتقاد الخطاب الصحفى بالأهرام ترك موظفى الضرائب العقارية لفترة قبل التفاوض معهم " لاتزال ترفض البيروقراطية المصرية التفاوض مع المضربين وتعتبره نوعا من لى الذراع " (١١٤) واستنكرت أسلوب المعالجة الذى يعتمد على ترك الشاكين مدة طويلة فى انتظار أن ينفض الاعتصام ....وتجاهل مطالبهم العادلة ولم يحاول التوصل معهم إلى حل وسط حتى الآن " (١١٥) ووصفت بعض الخطابات الصحفية الحكومة بأنها حكومة رد الفعل حيث تراخت فى معالجة قضية الأسعار فى وقت كان يجب أن تأخذ زمام المبادرة بيديها وألا تنتظر حدوث الأزمة ثم تتحرك " (١١٦) ووصفت بعض الخطابات الحكومة بأنها " تحكمها شذرات من الأفكار الليبرالية التى تؤمن بها بينما تغيب عنها الرؤية الاجتماعية " .(١١٧)

ومن الجانب الآخر ، تركزت التصورات الإيجابية للحكومة على الإشادة بالسماح لهذه الاعتصامات والحوار مع المعتصمين ، واعتبار ذلك نقطة تضاف إلى كشف حساب الحكومة . وأن الحكومة لم تر فى التفاوض مع المعتصمين مباشرة انتقاصا من هيبتها . وأن استجابة الحكومة لمطالب المتظاهرين هو انتصار لصوت العقل فى الحكومة ويمثل استجابة من الدولة لداعى التغيير وأن ذلك ليس علامة ضعف وإنما دليل على صدق القيادات فى التعبير عن أحلام الجماهير ، وأن الاستجابة لمطالب الناس والسماح لهم بالتعبير عن كل رغباتهم علنا بلا خوف أو تردد هى عين القوة. (١١٨)

وانتقدت الصحيفة تعرض [illegible] وضارية تستهدف إثارة الرأى العام ورفع [illegible] " (١١٩) . وأبرزت الصحيفة صورة إيجابية للحكومة المصرية خلالها إلى السعى الحثيث للحكومة لتحقيق العدالة الاجتماعية وجديتها فى [illegible] تحسين الأحوال المعيشية للفئات المضارة من ضعف مستوى الدخول . (١٢٠) وأشادت الصحيفة بالحكومة وأن بها"وزراء مبدعون غيروا واقع المشكلات التى يواجهونها فى مجال تخصصهم على نحو جذرى ....وخبراء اقتصاديون ترقى مكانتهم إلى مستويات عالمية "(١٢١) وأكدت الصحيفة فى افتتاحيتها وفى مقالات رئيس التحرير على اهتمام الحكومة بتوفير العدالة الاجتماعية لفئات المواطنين وأنها تتصدر أولويات الحكومة وتستهدف توسيع شبكة الضمان الاجتماعى ، وأبرزت الصحيفة أهداف الحكومة وبرنامج الحزب الوطنى فى التأكيد على أن حماية أن حماية الفقراء هى الأولوية لدى الحزب وتحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع عوائد التنمية ، وان تحقيق العدالة الاجتماعية تتصدر أولويات السياسات العامة فى المرحلة المقبلة ، وسعى مجرد توزيع ثمار الإصلاح والتنمية إلى حصول المواطنين على فرص العمل والخدمات .(١٢٢)

صورة الفئات القائمة بالاحتجاجات :

يشير تحليل خطاب صحيفة الأهرام إلى أن مواد الرأى اهتمت برسم صورتين متناقضتين للفئات التى قامت بالاحتجاجات الاجتماعية ، حيث قدمت صورة إيجابية لموظفى الضرائب العقارية ولعمال المحلة إذ وصفتهم بأنهم أحسنوا التصرف عندما التزموا حدود الإضراب دفاعا عن مصالحهم ولم يدمروا ولم يخربوا . (١٢٣) كما أشادت الصحيفة بعمال المحلة عندما صمدوا فى اعتصامهم فى نهاية عام ٢٠٠٧ ، ورفضوا كل المحاولات لاستدراجهم سياسيا . كما أشادت الصحيفة برفض عمال المحلة الاشتراك فى الاعتصامات التى وقعت فى ٦ ابريل مع " التيارات والعناصر الخارجية التى اندست وسطالعمال لإثارة البلبلة والتشكيك مستغلين ارتفاع أسعار بعض السلع " (١٢٤). هذا بينما انتقدت الصحيفة أحداث الشغب والتخريب التى

حدثت بالمحلة الكبرى فى إضراب السادس من ابريل ووصفت تلك الأحداث بأنها تعد خروجا على السياق المطلوب فى محاولة حل المشكلات التى يمر بها المواطنون " . ووصفت الصحيفة من دعا للإضراب فى ٦ ابريل بأنها عناصر مغرضة خارج القانون تحولت إلى أحداث شغب مؤسفة فى المحلة الكبرى ، تلك العناصر التى كانت تريد اختلاق حالة من الفوضى . ([١٢٥])

من جانب آخر ، تنوعت التصورات المقدمة للشباب الذين دعوا للإضراب عبر موقع الفيس بوك وذلك وفقا للمواقف المتباينة للخطابات الصحفية بالأهرام حيال الاحتجاجات ، ففى حين وصفهم بعض الكتاب فى الصحيفة بأنهم " نتاج عصرهم ولايمكن تجريم ما يفعلونه تحت أى ذريعة ، وبدلا من اعتبارهم مسئولين عن دعوة أو فعل غير قانونى فلابد من البحث عن الأسباب التى دعتهم إلى ذلك " .([١٢٦]) من الجانب الأخر وصفت بعض مواد الرأى دعاة الإضراب على الفيس بوك بأنهم مثيرو الفوضى وأن تلك الدعاوى للتخريب والتدمير ، وأشادت بعدم استجابة الجماهير لهم . ([١٢٧])

صورة القوى السياسية فى المجتمع :

قدمت الأهرام تصورات سلبية للأحزاب والقوى السياسية فى المجتمع وفى مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين ، حيث وصفت الصحيفة الأحزاب السياسية بأنها مؤسسات تكلست على مدى السنين . ووصفت جماعة الإخوان المسلمين بأنها ضعيفة وتتصاع لمن يحرضونها على مباركة الإضراب الجديد . كما أشارت إلى أن فشل إضراب ٤ مايو كشف الحجم المتواضع لقوة جماعة الإخوان المسلمين فى الشارع المصرى وسط الإجماع الشعبى الكاسح على رفض الإضراب . واستنكرت الصحيفة موقف جماعة الإخوان لأنهم لم يعلنوا رأيهم سواء حول مبدأ الإضراب فى حد ذاته – إضراب ٦ ابريل – أو بما انتهت إليه من تخريب ونهب وإضرار بمصالح المجتمع.([128])

ثانيا : المصرى اليوم :

التصورات المقدمة عن الحكومة :

قدمت المصرى اليوم تصورات سلبية عن الحكومة بنسبة ٤٧,٥% من جملة التصورات المقدمة فى الصحيفة عن القوى الفاعلة ، إذ وصفتها الصحيفة بأنها" تناست تماما العدالة الاجتماعية وتجاهلت مشاكل البسطاء"(١٢٩) وأنها حكومة وصلت إلى " طريق مسدود مع الرأى العام .....حكومة عاجزة عن حل مشاكل تجاوزتها دول كثيرة " (١٣٠) كما وصفت الحكومة " بالكبر مما يحول بينها وبين التواصل مع الناس " .(١٣١) كما انتقدت الصحيفة التشدد مع الشباب الذين دعوا للإضراب عبر موقع الفيس بوك ووصفت أداء الحكومة تجاههم بالقسوة والعنف . وقدمت الصحيفة عددا من الأدوار السلبية للحكومة أبرزها "الحظر على المواطنين من إقامة أى نشاط سياسى أو تطوعى أو اجتماعى ، وأنها تحاصر العمل الأهلى حتى لو فيما يتعلق بقضايا اجتماعية أو دينية . "(١٣٢) كما انتقدت بعض الخطابات فلسفة تعامل الحكومة مع الرأى العام واعتبرتها فلسفة تفتقر للحس السياسى والمنهج العلمى . (١٣٣)

* * *

التصورات المقدمة عن القوى السياسية الأخرى :

أسفرتحليل خطاب صحيفة المصرى اليوم عن تقديم الصحيفة لتصورات سلبية للقوى السياسية الأخرى فى المجتمع وفى مقدمتها الأحزاب السياسية وجماعة الإخوان المسلمين ، وذلك بنسبة ٣٠,٥ % من جملة التصورات المقدمة عبر خطاب المصرى اليوم . فقد أشارت الصحيفة إلى أن إضراب ٦ ابريل قد كشف جماعة الإخوان المسلمين بأن سياستها منذ إنشائها " المواءمة السياسية مع النظام غالبا وعقد الصفقات أحيانا على حساب قوى المعارضة والشارع " " وأنها معنية بقضاياها وهمومها فقط بغض النظر عن قضايا المواطنين " .(١٣٤)

وصفت الصحيفة الأحزاب السياسية بأنها " ورقية وأخرى مجمدة وأحزاب مؤجلة وأخرى مهمشة " (١٣٥) وأن الصلة انعدمت بين القوى السياسية والشارع ، فالأحزاب لاتعرف مهمتها ولاتدرى متى تنزل إلى الشارع وكيف تتعامل مع الشعب . (١٣٦) كما قدمت الصحيفة بعض السمات السلبية للتيارات الليبرالية فوصفتها بأنها افتقدت القدرة على التواجد الشعبى ، كما قدمت تصورات سلبية لقوى اليسار فوصفت بأنها " يفضل بعضها التحالف مع الدولة على العمل الجماهيرى فى حين لايزال بعضها الآخر أسير خطاب شعبوى لاطائل من ورائه " (١٣٧)

التصورات المقدمة عن القائمين بالاحتجاجات :

قدمت المصرى اليوم تصورات إيجابية للفئات المختلفة التى قامت بالاحتجاجات للحصول على مطالب اجتماعية واقتصادية معينة ، وكذلك للشباب الذين دعوا للإضراب عبر الفيس بوك ، وذلك بنسبة ٢٠.٣ % من جملة التصورات المقدمة عن القوى الفاعلة فى صحيفة المصرى اليوم .

فقد وصفت الصحيفة شباب الفيس بوك بأنه شباب " قرر ألا يكون سلبيا ويعبر عن حقه فى الرفض وأنهم " وقود الوطن وطاقته الروحية المخزونة " وأنهم ساهموا بشكل كبير فى تحريك الشارع فى ظل هامش الحرية الأكبر الذى يتمتعون به وقدرتهم على التحرك السريع بعيدا عن قيود الروتين التى تخنق المؤسسات الإعلامية الكبيرة . (١٣٨)

صورة القوى الفاعلة فى صحيفة الأهالى :

أسفر تحليل القوى الفاعلة فى خطاب الأهالى عن غلبة التصورات السلبية على خطاب الصحيفة فيما يتعلق بمعالجة الاحتجاجات الاجتماعية التى شهدها المجتمع المصرى خلال فترة البحث . فقد قدمت الصحيفة تصورات بالغة السلبية للحكومة والدولة والقوى المعارضة على حد سواء ، ولم تقدم سوى تصور إيجابى واحد لحزب التجمع الذى تعبر عنه الصحيفة إذ وصف ذلك الحزب بأنه دائما فى مقدمة الصفوف على الطريق الطويل

للتغيير الشامل . (١٣٩) واستنكرت مواقف الإخوان المسلمين وقوى المعارضة الأخرى حيث أشارت إلى أنه " لم يتضح حقيقة مواقف الإخوان والمعارضة اليمينية الليبرالية " (١٤٠) ومن جانب آخر قدمت الصحيفة عددا كبيرا من السمات والأدوار بالغة السلبية للحكومة حيث وصفتها بأنها " الفئة التى تحتكر السلطة " .(١٤١) " وأنها سلطة استبدادية فاسدة " " وأنها حكومة الأغنياء ورجال الأعمال التى تفتقر لأى حساسية إزاء آلام الملايين " (١٤٢). كما أشارت الصحيفة لعدد من الأدوار السلبية للحكومة فى مقدمتها أنها فشلت فى توفير حياة كريمة للعمال وأنها " تطحن الطبقة العاملة من خلال تشريعات وقوانين تخدم رجال الأعمال " . (١٤٣) وأنها عجزت عن مواجهة جميع الأزمات فى مجالات الصحة والتعليم والإسكان والتموين ، كما عجزت عن السيطرة على الأسعار بعد أن تخلت عن مسئوليتها وممتلكاتها " (١٤٤).

***

الخلاصـــــة :

أظهرت نتائج البحث أن الصحافة كانت مساحة للجدل والنقاش حول الاحتجاجات التى اثرت المناخ الثقافى فى المجتمع المصرى خلال فترة الدراسة ، إذ تباينت الآراء بشأن مشروعية الإضرابات والاحتجاجات وسبل تعبير الفئات المختلفة عن مطالبها ، وكذلك تجاه ردود الفعل الرسمية حيال هذه المطالب وقد تبين ذلك من خلال ما يلى :

ـ تشابهت صحف الدراسة على اختلاف توجهاتها ونمط ملكيتها فى تأييدها للاحتجاجات ولحق الفئات المختلفة فى التعبير عن مطالبها الاقتصادية فيما يتعلق بتحسين مستوى المعيشة وزيادة الأجور ، كما كان للشكل السلمى الذى اتبعته بعض الفئات خاصة موظفى الضرائب العقارية وعمال المحلة فى عام ٢٠٠٧ فى التعبير عن مطالبها أثره الواضح فى تأييد الخطابات الصحفية لهذه الأشكال من الاحتجاجات والمطالب التى تدعو إليها .

ـ تباينت صحف الدراسة فى موقفها من مشروعية الدعوة للإضراب والاحتجاج إبان إضراب ٦ ابريل والدعوة لإضراب ٤ مايو ، حيث أبدى خطاب صحيفة الأهرام معارضة لهذه الدعوات واعتبرها تهدف لإشاعة

الفوضى لاسيما مع ما صاحبها من أعمال عنف وتخريب فى المحلة الكبرى، وأكدت على ضرورة البعد عن عواطف الإثارة والتهييج ، وعلى إبراز اتساع مساحة رفض الرأى العام المصرى لتلك الدعوات . ومن جانب آخر أشادت صحيفة المصرى اليوم بالداعين لإضراب ٦ ابريل وعدم ارتباطهم بأى تيار أيديولوجى وتعبيرهم عن حقهم فى الرفض . فى حين رأت الأهالى أن لهذه الدعوات أثر سلبى على إضراب المحلة وعلى الحركة الاحتجاجية فى المجتمع ، وحذرت من التداعيات السلبية لهذه الدعوات للإضراب عبر المواقع الالكترونية .

ـ أظهرت النتائج بروز إطار المسئولية الحكومية فى صحيفتى المصرى اليوم والأهالى فى مقدمة أطر المعالجة الصحفية للحركات الاحتجاجية ، إذ أرجعت الخطابات الصحفية توالى الإضرابات والاحتجاجات إلى السياسات الحكومية التى لاتعنى بمشكلات المواطنين ، وغياب البعدالاجتماعى فى تلك السياسات مما أدى إلى زيادة الشعور بثقل الآثار الناجمة عن التحولات الاقتصادية . من جانب آخر كشف التحليل عن كون خطاب الأهرام تضمن موقفين بارزين متناقضين أولهما يركز على الإشادة بالسياسات الحكومية الاقتصادية وعلى اهتمام الحكومة بتحقيق العدالة الاجتماعية وجديتها فى تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين ، واهتمت تلك الخطابات بتبرير السياسات الحكومية وإعادة إنتاج المقولات التى يرتكز عليها الخطاب السياسى الحكومى فيما يتعلق بالتنمية والعدالة الاجتماعية وجهود الدولة للنهوض بالفئات الفقيرة . أما الاتجاه الثانى – فعلى النقيض من ذلك – يبرز غياب البعد الاجتماعى للسياسات الحكومية الاقتصادية ويركز على الآثار السلبية لتلك السياسات على الفقراء ومحدودى الدخل ويطالب الحكومة بتنفيذ سياســات قادرة على التخفيف من المعاناة الاقتصادية .

ـ تباينت الخطابات الصحفية فى بعض الأطر التى ناقشت من خلالها الاحتجاجات الاجتماعية ، ففى حين برز فى خطاب المصرى اليوم إطار ضعف مواقف مختلف القوى السياسية والحزبية إذ أكدت أنه على الرغم من اهتمام الخطابان الليبرالى واليسارى بالحقوق الأساسية للمواطنين ومنها حق الاحتجاج السلمى والتظاهر والاعتصام ، كشفت الأحداث معارضة كثير من

الليبراليين لممارسة هذا الحق ورفض قطاع من اليساريين التلاحم مع الفئات المحتجة . ورأت الصحيفة أن ذلك يعد مؤشرا على فساد النخبة السياسية وإخفاق كافة التيارات المعارضة بما فى ذلك جماعة الإخوان التى أظهرت الأحداث – كما ورد فى خطاب المصرى اليوم – أنها معنية بقضاياها وهمومها بغض النظر عن قضايا الوطن والمواطنين .

ومن جانب آخر ورد إطار التغيير السياسى فيما يقرب من ربع الخطابات الصحفية المتعلقة بالاحتجاجات فى صحيفة الأهالى وذلك نظرا لكونها صحيفة حزبية معارضة معبرة عن أفكار وأيديولوجية حزب التجمع فقد دعت إلى ضرورة تغيير السياسات العامة تغييراجذريا وعدم التوقف عند المطالب الاقتصادية وإنما لابد من التغيير الشامل سياسيا واقتصاديا .

– تباينت صحف الدراسة فى التصورات المقدمة عن القوى الفاعلة فى الأحداث المتعلقة بالاحتجاجات وفى مقدمتها الحكومة ، ففى حين قدمت الخطابات الصحفية بالأهرام تصورات إيجابية وسلبية – بنسب متقاربة – للحكومة المصرية ، كادت تخلو الخطابات الصحفية بالمصرى اليوم والأهالى من أية تصورات إيجابية للحكومة . وقد تركزت التصورات السلبية فى الأهرام حول رصف الحكومة بأنها حكومة رد الفعل وأنها تغيب عنها الرؤية الاجتماعية ، وأنها تتجاهل المطالب العادلة من المضربين ، فى حين تمثلت أبرز التصورات الإيجابية للحكومة فى الإشادة بالسماح بالاعتصامات والحوار مع المعتصمين والاستجابة لمطالبهم ، ووصفت ذلك بأنه عين القوة، وأن الحكومة تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع ثمار التنمية . من جانب آخر شكلت السمات والأدوار السلبية للحكومة الملمح الأساسى للتصورات المقدمة بالخطاب الصحفى بالمصرى اليوم والأهالى حيث وصفت الصحيفتان الحكومة بأنها تفتقر للحس السياسى وأنها عاجزة عن حل مشكلات الجماهير ، وأنها حكومة الأغنياء ورجال الأعمال وأنها تناست العدالة الاجتماعية وتجاهلت مشاكل البسطاء وفشلت فى توفير حياة كريمة للعمال وعجزت عن مواجهة الأزمات فى المجالات المختلفة ، هذا فضلا عن قيامها بمحاصرة العمل الأهلى وحظر أى نشاط تطوعى .

– تنوعت التصورات المقدمة للمحتجين عبر الخطابات الصحفية فى صحف الدراسة وذلك وفقا لعدد من العوامل من أبرزها طبيعة المطالب التى

يطالبون بها ، ومدى التزام حدود الإضراب وتجنب التدمير والشغب ، هذا فضلا عن توجهات الصحيفة والسياسة التحريرية التى تعمل فى إطارها . ويتضح ذلك من خلال تقديم الأهرام لتصورات إيجابية لموظفى الضرائب العقارية ولعمال المحلة نظرا لالتزامهم التعبير السلمى عن مطالبهم وعدم اللجوء للتخريب ، فى حين قدمت تصورات سلبية للمشتركين فى أحداث الشغب بالمحلة الكبرى فى إضراب ٦ ابريل ٢٠٠٨ ، ووصفت الصحيفة دعاة الإضراب بأنهم مثيرو الشغب ودعاة للفوضى . من جانب آخر ، قدمت صحيفتا المصرى اليوم والأهالى تصورات إيجابية للفئات المختلفة القائمة بالاحتجاجات ، وأشادت بتلك الفئات لاسيما موظفى الضرائب العقارية وعمال المحلة . ووصفت الأهالى العمال بأنهم طليعة القوى المطالبة بالتغيير والقادرة على إعادة رسم الخريطة السياسية . وبينما قدمت المصرى اليوم تصورات إيجابية للشباب الذين دعوا للإضراب عبر الفيس بوك ،قدمت الأهالى تصورات سلبية لهم ووصفتهم بأنهم قليلو الخبرة بالعمل السياسى وغيرمدركين لتداعيات ما يدعون إليه .

ـ وأخيرا يمكن القول إن مواد الرأى اتسقت مع ماسبقت الإشارة إليه حول نموذج الاحتجاج لاسيما عندما تصحب تلك الاحتجاجات أعمال شغب ، حيث تم إبراز مخالفة تلك الأعمال للنظام الاجتماعى ، وماتسببه من فوضى وإضرار بالصالح العام وتم وصف من يقوم بذلك بأنهم قلة مغرضة . أما الاحتجاج بشكل سلمى وحضارى بهدف التعبير عن الرأى وتوصيل مطالب المحتجين لصانعى القرار فقد حظى بتأييد الخطابات الصحفية فى الصحف عينة البحث .

هوامش الدراسة

١. ابراهيم البيومى غانم ، العدالة الاجتماعية فى برنامج الرئيس مبارك ثلاث سنوات بين جدل الإنجازات والاحتجاجات ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوى للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مايو ٢٠٠٨ .

٢. محمد عز العرب ،كيف تفاعل المصريون مع دعوة إضراب ٦ ابريل ، تقرير القاهرة ،الأهرام ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ٨ ، ابريل ٢٠٠٨ .

٣. هويدا عدلى ، الحركة النقابية العربية والعولمة : اشتباكات متباينة : مصر نموذجا ، ورقة غير منشورة .

٤. لمزيد من التفاصيل انظر : http://www.hrinfo.org.eg/pt

٥. ابراهيم البيومى غانم ، مرجع سابق .

٦. لمزيد من التفاصيل انظر : Chang Tsan-Kuo. etal . . The World As Subjective Reality : U S Newspapers Editor: view and Its Determinants. International Journal of Public Opinion Research . vol.4 . no.2 1992 .pp.177-183.

7 Wang .Shujen. . Factor Influencing Cross- National News Treatment of Critical National Event . Gazette. vol. 49 . 1992. pp [illegible]214 .

8. McCarthy et al..From Protest to AgendaBuilding: Description Bias in Media Coverage of Protest Event in Washington,D.C. .Social Forces .vol.79,no.4,2001.

9. Ashely.Laura & Olson. Beth .Constructing Reality . . Print Media' Framing Of The Women's Movement1966 to 1986 . Journalism & Mass Communication Quarterly. vol.75. no.2.1998 .pp. 263 277.

10. Watkins. Craig .Framing Protest: News Media Frames of the Million Man March . Critical Studies in Media Communication . vol. 18 .no 1. 2001 . p.83-84.

11. Jackie .S Protest to Agenda Building: Description Bias in Media Coverage of Protest Events in mith Washington .D. C. . Social Forces . vol 79, no. 4 2001.

12. .Boyle.M..etal ..Newspapers and Protest: an examination of protest Coveragefrom1960 to 1999. Journalism and Mass Communication Quarterly.vo.82.no.3.2005.pp.638-653.[12]

13. Boaz.Cynthia. War and Foreign Policy Framing in International Media . Peace Review.vol.17 .2005.pp 349-356.[13]

14. Rauch , Jennifer, et al., From Seattle 1999to New York 2004 : A Longitudinal Analysis of Journalistic Framing of the Movement for Democratic Globalization , Social Movement Studies , vol. 6 , no.2, 2007, pp. 131-145 .
15. Jha, Sonora, Exploring Internet Influence on Coverage of Social Protest : Content Analysis Comparing Protest Coverage in 1967 and 1999 , Journalism &Mass Communication Quarterly, vol. 84 , No.1, 2007 , pp.40-57 .

١٦. لمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسات انظر :

ـ طه نجم ، الأطر الإخبارية للمقاومة الإسلامية اللبنانية فى الصحافة العربية ، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام ، العدد الثالث ، يوليو ٢٠٠٧ ، ص ص ١٧٧-٢٥٧ .

ـ جمال عبد العظيم ، أثر الأيديولوجية السياسية للدولة فى بناء الأطر الإخبارية ، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام ، العدد الثالث يوليو ٢٠٠٧ ، ص ص ١٠٧-١٧٥ .

ـ هبة شاهين ، الأطر الإخبارية لقضايا الشرق الأوسط فى شبكة CNN، المجلة المصرية لبحوث الإعلام ، العدد السابع والعشرون ، يوليو ٢٠٠٧ ، ص ص ١٨٩ - ٢٧٢.

ـ آمال كمال ، أطر المعالجة الصحفية للانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ ، بحث غير منشور ، ندوة التحولات فى الخريطة السياسية المصرية : قراءة فى الأداء السياسى للقوى والأحزاب السياسية فى الانتخابات التشريعية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة ، ٣- ٤ ابريل ٢٠٠٦ .

ـ نهلة أبو رشيد ، المعالجة الإخبارية لقضايا الدول النامية فى الفضائيات العربية ، رسالة دكتوراه ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ .

ـ إيمان نعمان جمعة ، أثر الخطاب الصحفى الأمريكى على تناول الصحافة المصرية لقضايا الهوية القومية : دراسة تطبيقية على مشروع الشرق الأوسط الكبير ، المؤتمر العلمى السنوى العاشر لكلية الإعلام جامعة القاهرة ، ٤-٦ مايو ٢٠٠٤ .

ـ دينا يحيى ، تأثير أبعاد الإطار الإعلامى للصحف المصرية على معالجة قضايا الرأى العام : دراسة فى إطار نظرية تحليل الأطر الإعلامية ، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام ، يناير ٢٠٠٣ ، ص ص ١٩٣-٢٥٤ .

ـ خالد صلاح الدين ، دور التليفزيون والصحف فى تشكيل معلومات واتجاهات الجمهور نحو القضايا الخارجية ، رسالة دكتوراه ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ .

17. Entman, Robert, Framing: Toward Clarification of a fractured Paradigm, Journal of Communication, vol. 43, No. 4, 1993, pp. 51 – 58.

18. Kosicki ,Gerald . Problems and Opportunities in Agenda-Setting Research, Journal of Communication,vol.43,no.2, 1993,pp.100-127.
19. Entman . Robert . op.cit . 1993 . PP. 51 – 58 .
20. Watkins . Craig . op.cit.

21. Norris . Pippa. The Restless Searchlight : Network News Framing of The Post – Cold War World . Political Communication . vol. 12 No. 4 . 1995 . PP. 357 – 370

٢٢. خالد صلاح الدين ، مرجع سابق .

٢٣. لمزيد من التفاصيل انظر :

24. Entman . Robert . op.cit. pp. 51 – 58
25. Brasted . Monica . Protest in the Media . Peace Review . vol.17, 2005, pp. 383-388.
26. McLeod, Douglas M. . & Hertog . James K. . Social Control and the Mass Media s Role in the Regulation of Protest Groups .in Demers D.. & Vinswanath K.. (eds.) .Mass Media .Social Change . Ames. Iowa State University Press . 1998

٢٧. هشام عطية ، تأثير السياسة الخارجية للدولة فى المعالجة الصحفية للشئون الدولية: دراسة تحليلية مقارنة ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ .

28. http:// en.wikipedia.org/wiki/protest 11/3/2008
29. Steel . Miranda . Oxford Word power Dictionary. Oxford. Uni Press. 2000.

٣٠. شريف عبد الحميد ، الإضرابات ستتكرر ، المصرى اليوم ، ٢٠٠٧/١٢/٣١ .

٣١. أسامة المهدى ، ٥ منظمات غير شرعية ساهمت فى تحريك الشارع ، المصرى اليوم ، ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٧
٣٢. محمد عزوز ، احتجاجات ٢٠٠٧: قطاع خاص وعام وحكومى ، المصرى اليوم ، ٣١/ ١٢ / ٢٠٠٧ .
٣٣. محمد عبد الوهاب خفاجى ، القيود الموضوعية لممارسة حق الإضراب الأهرام ٢٠٠٨/٣/٢٧ ، هيثم سعد الدين ، حق الإضراب وحق المعيشة ، الأهرام ، ١٦/ ٤/ ٢٠٠٨ .
٣٤. مكرم محمد أحمد ، نقطة نور ، الأهرام ، ٢٠٠٨/٤/٨ .
٣٥. مكرم محمد أحمد ، صور متناقضة من الحراك السياسى ، الأهرام ١٠/٥ /٢٠٠٨ .
٣٦. رأى الأهرام ، ٢٠٠٨/٤/٦ .
٣٧. رأى الأهرام ٨/ ٤ / ٢٠٠٨ .
٣٨. رأى الأهرام ١٥ / ٤ / ٢٠٠٨ .
٣٩. رأى الأهرام ٢٠٠٨/٥/٥
٤٠. مكرم محمد أحمد ، نقطة نور ، ٦/ ٥/ ٢٠٠٨.
٤١. عبد المحسن سلامة ، نقاط ساخنة ، الأهرام ، ٩ /٤ / ٢٠٠٨ .
٤٢. مكرم محمد أحمد ، صورمتناقضة من الحراك السياسى ، مرجع سابق .
٤٣. محمد أمين المصرى ، كلمات ، الأهرام ، ٣ / ٥/ ٢٠٠٨ .
٤٤. مرسى عطا الله ، كل يوم ، الأهرام ، ٧/ ٤/ ٢٠٠٨ .
٤٥. مرسى عطا الله ، كل يوم ، الأهرام ، ٨/ ٤/ ٢٠٠٨ .
٤٦. صلاح منتصر ، مجرد رأى ، الأهرام ، ٣/ ١ / ٢٠٠٨ .
٤٧. قدرى حفنى ، ملعون فى كل كتاب يا داء السكوت ، الأهرام ، ١٠/١/٢٠٠٨ .
٤٨. محمد سلماوى ، ٢٠٠٧ أبعدتنا أم قربتنا للديمقراطية ، الأهرام ، ٢/١/٢٠٠٨ .

٤٩. أمين هويدى ، الاعتصامات ، الأهرام ، ٢٩ / ١ / ٢٠٠٨ .
٥٠. حازم عبد الرحمن ، بداية عهد الحكم بالرضا ، الأهرام ، ٢٣/١٢/٢٠٠٧ .
٥١. انظر : ابراهيم نافع ، حقائق ، الأهرام ، ١٤ /٤/ ٢٠٠٨ ، رأى الأهرام، ٨/ ٤/ ٢٠٠٨ ، أمين هويدى ، الاعتصامات ، الأهرام ، ٢٩/١/٢٠٠٨ .
٥٢. انظر على سبيل المثال : عمار على حسن ، خليك فى البيت يوم ٦ ابريل ، المصرى اليوم ، ١ / ٤ / ٢٠٠٨ ، مجدى مهنا ، فى الممنوع ، المصرى اليوم ، ١٨ / ١٠ / ٢٠٠٧ .
٥٣. حسن نافعة ، تحية إلى شباب مصر ، المصرى اليوم ، ٤/ ٥ / ٢٠٠٨ .
٥٤. محمود الخضيرى ، شعب مصر لايزال حيا ، المصرى اليوم ، ٣/٥/٢٠٠٨ .
٥٥. سحر الجعارة ، صغيرة على الحزن ، المصرى اليوم ، ٢٥/٤/٢٠٠٨.
٥٦. عمرو الشوبكى ، مصر بين الإضراب الافتراضى والحقيقى ، المصرى اليوم ، ٣٠ / ٤ / ٢٠٠٨ .
٥٧. عمرو حمزاوى ، قراءة الاحتجاجات الاجتماعية ، المصرى اليوم ، ٤/٤/ ٢٠٠٨ .
٥٨. خالد صلاح ، وعود يوسف بطرس ، المصرى اليوم ،٣١ /١٢/ ٢٠٠٧.
٥٩. لميس جابر ، إياكش يولعوا ، المصرى اليوم ، ١٥ / ١٢/ ٢٠٠٧ .
٦٠. الأهالى ، مونتنا ، ٥ / ١٢/ ٢٠٠٧ .
٦١. صلاح عدلى ، دروس إضراب ٦ ابريل ، الأهالى ١٦ / ٤ / ٢٠٠٨ .
٦٢. فريدة النقاش ، رايات الكادحين ، الأهالى ، ٣/ ٤ / ٢٠٠٨ .
٦٣. صلاح عدلى ، مرجع سابق . ١٦/ ٤ /٢٠٠٨ .
٦٤. الأهالى ، إسراء وأخواتها ، ٢٣/ ٤ / ٢٠٠٨ .

٦٥. مكرم محمد أحمد ، نقطة نور ، الأهرام ، ١٥ / ٤ /٢٠٠٨ ، رأى الأهرام ، ٢٠ / ٤ / ٢٠٠٨ ، ١٣ / ٤ / ٢٠٠٨ ، على الدين هلال ، سياسات العدالة الاجتماعية ...ضرورة استقرار وتنمية ، الأهرام ، ٣/١٥ / ٢٠٠٨ ، رأى الأهرام ١٣ / ٤ / ٢٠٠٨ .

٦٦. عبده مباشر ، إنهاك الجسد المصرى ، الأهرام ، ٢٤ / ٢ / ٢٠٠٨ ، رأى الأهرام ، ٥ / ٤ / ٢٠٠٨ .

٦٧. مصطفى السعيد ، الحزب الوطنى وقضية العدالة الاجتماعية ، الأهرام ، ٢٨ /١٢/ ٢٠٠٧، رأى الأهرام ، ١٢ / ٤ / ٢٠٠٨ .

٦٨. شريف العبد ، شئون سياسية ، الأهرام ، ٢٣/ ١٢ / ٢٠٠٧ .

٦٩. مصطفى علوى ، ملاحظات على هامش أحداث المحلة ، الأهرام ، ٢٨ / ٤ / ٢٠٠٨ .

٧٠. انظر على سبيل المثال : فهمى هويدى ، هل يكون عام الخوف ، الأهرام ، ١ / ١ / ٢٠٠٨ .

٧١. صلاح الدين حافظ ، أزمة خبز أم أزمة ليبرالية شرسة ، الأهرام ، ٢/٤/ ٢٠٠٨ .

٧٢. صلاح الدين حافظ ، مشروع وطنى للخروج من هذه الأزمة ، الأهرام ، ٢٣ /٤/ ٢٠٠٨ .

٧٣. عبد العظيم حماد ، تجربة الحل المتكامل للأزمة في المحلة ، الأهرام ، ١٤ / ٤ / ٢٠٠٨ ، مرسى عطا الله ، كل يوم ، ١٤ / ٤ / ٢٠٠٨ .

٧٤. انظر : ابراهيم البحراوى ، العدل الاجتماعى وأمننا القومى ، الأهرام ، ١٥ / ٤ / ٢٠٠٨ ، محمد السعدنى ، نقطة الملتقى ، الأهرام ، ٢٠٠٨/٤/١٤ ، محمد صابرين ، سياسة خارجية ، الأهرام ، ٢٠٠٨/٤/١١.

٧٥. من أمثلة مواد الرأى التى عبرت عن هذه الرؤية انظر : سلامة أحمد سلامة ، من قريب ، ١٣ / ٤ / ٢٠٠٨ ، حازم عبد الرحمن ، ثلاثية

الانتخابات والسخط والإضراب ،الأهرام ، ١٣ / ٤ / ٢٠٠٨ ، حازم عبد الرحمن ، بنت وولد ، الأهرام ٢٧ / ٤ / ٢٠٠٨ .

٧٦. عبد المحسن سلامة ، نقاط ساخنة ، الأهرام ، ١٦ / ٤ / ٢٠٠٨ ، شوقى السيد ، مرة أخرى نحو إحياء الطبقة المتوسطة ، ٣ /١/٢٠٠٨، مكرم محمد أحمد ، نقطة نور ، ١ / ١ / ٢٠٠٨ .

٧٧. حسن أبو طالب، مصر بين عالم جديد وعالم قديم ، الأهرام ، ٢٠٠٨/٤/٢٣ ، مكرم محمد أحمد ، نقطة نور ، الأهرام ، ٢٠٠٨/٤/٢٣.

٧٨. سلامة أحمد سلامة ، من قريب ، الأهرام ١٧ / ٤ / ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٨/٥/١ .

٧٩. مجدى الدقاق ، خيوط العنكبوت القاتلة ، الأهرام ، ١٣ / ٤ / ٢٠٠٨ .

٨٠. مصطفى علوى ، ملاحظات على هامش أحداث المحلة ، الأهرام ، ٢٠٠٨/٤/٢٨ ، محمد صابرين ، سياسة خارجية ، ١١ / ٤ / ٢٠٠٨ .

٨١. أسامة هيكل ، دعوة للتفكير العاقل فى حادث مجنون ، المصرى اليوم ، ١٢ / ٤ / ٢٠٠٨ ، محمود خليل ، الأرنب الغضبان ، المصرى اليوم ، ٦ / ٤ / ٢٠٠٨ .

٨٢. أحمد حسن البرى ، الحوار الاجتماعى بدلا من الصراع الاجتماعى ، المصرى اليوم ، ٧ / ٩ / ٢٠٠٧ .

٨٣. المصرى اليوم ، االناس انتظرت التغيير ، ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٧ .

٨٤. أحمد الصاوى ، ٦٧ قرشا فى الساعة ، ١ / ١٠ / ٢٠٠٧ ، أحمد حسن البرعى ، مرجع سابق ، طارق حسن ، زمن اللاشىء ، المصرى اليوم، ١٢/ ٤ / ٢٠٠٨ .

٨٥. عمرو الشوبكى ، مصر بين الإضراب الافتراضى والحقيقى ، المصرى اليوم ، ١٠ / ٤ / ٢٠٠٨ .

٨٦. ظر على سبيل المثال : عبد الوهاب المسيرى ، الشارع نفد صبره ، لمصرى اليوم ، ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٧ .

٨٧. بسيونى حمادة ، الحكومة والرأى العام ، المصرى اليوم ، ٢٠٠٨/٤/٢٠.

٨٨. عمرو الشوبكى ، ضحايا الإضراب ، المصرى اليوم ، ٢٠٠٨/٤/٢٤ .

٨٩. انظر على سبيل المثال : المصرى اليوم ، على الدين هلال يشخص الحالة السياسية ، ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٧ .

٩٠. راجع الخطابات التى أشارت إلى هذه الرأى على سبيل المثال : محمود الخضيرى ، شعب مصر لايزال حيا ، المصرى اليوم ، ٣ /٥ /٢٠٠٨، سحر الجعارة ، صغيرة على الحزن ، المصرى اليوم ،٢٥/٤ /٢٠٠٨، خيرى رمضان ، قلب الرئيس ، ٢٢ / ٤ / ٢٠٠٨ .

٩١. طارق عباس ، زمن اللاشىء ، المصرى اليوم ، ١٢ / ٤ / ٢٠٠٨ .

٩٢. محمود مسلم ، موت إكلينكى للحكومة ، المصرى اليوم ،٢٠٠٨/٤/١٢ .

٩٣. عمرو الشوبكى ، مصر بين الإضراب الافتراضى والحقيقى ، المصرى اليوم ، ١٠ / ٤ / ٢٠٠٨ ، مجدى الجلاد ، إضراب أسقط كل الأقنعة ، ٧ / ٤ / ٢٠٠٨ .

٩٤. ضياء رشوان ، غرائب ومتناقضات مصرية ، المصرى اليوم ، ٢٠٠٨/٥/٥ :

٩٥. كان هذا الانتقاد ردا على وصف رئيس حزب التجمع للشباب الذين دعوا للإضراب عبر الفيس بوك "بأنهم شوية عيال لاسعة " انظر : خيرى رمضان ، شوية العيالاللاسعة ، المصرى اليوم ، ٤ / ٥ / ٢٠٠٨ .

٩٦. حسن نافعة ، تحية إلى شباب مصر ، المصرى اليوم ، ٥ / ٥ / ٢٠٠٨.

٩٧. حسن نافعة ، أجراس الإنذار من المحلة إلى المحليات ، المصرى اليوم ، ١٣ / ٤ / ٢٠٠٨ .

٩٨. عمرو حمزاوى ، قراءة الاحتجاجات الاجتماعية ، المصرى اليوم ، ٤/٤/ ٢٠٠٨ .

٩٩. حلمى النمنم ، الإخوان والإضراب تناقض وتضارب ، المصرى اليوم ، ٨ / ٥ / ٢٠٠٨ .

١٠٠. عمرو الشوبكى ، لماذا فشل الإضراب الافتراضى ، المصرى اليوم ، ٨ / ٥ / ٢٠٠٨ .

١٠١. حسين عبد الرازق ، السياسة ومشاكل الناس ، عمود لليساردر ، الأهالى ، ٢/١/٢٠٠٨ ، الأهالى ، على منحدر ، موقفنا ، ١٦/٤/٢٠٠٨ .

١٠٢. عبد الرشيد هلال ، احتجاجات العمال من أجل حياة آدمية ، الأهالى ، ٥/٣/٢٠٠٨ .

١٠٣. عواطف عبد الرحمن ، من أصداء إضراب الأساتذة ، الأهالى ، ٢٦/٣/٢٠٠٨ .

١٠٤. الأهالى ، إسراء وأخواتها ، مرجع سابق ،

١٠٥. حسين عبد الرازق ، دور الأحزاب والحركات الاحتجاجية ، الأهالى ، ٢٣ / ٤ / ٢٠٠٨ .

١٠٦. طلال شكر ، مرجع سابق ، ٢٦ / ١٢ / ٢٠٠٧ .

١٠٧. الأهالى ، هذا الكتاب الأسود ، موقفنا ، ٢/١/٢٠٠٨ .

١٠٨. الأهالى ، ضموا الصفوف ، موقفنا ، ١٢ /٣/ ٢٠٠٨ .

١٠٩. صلاح عدلى ،مرجع سابق ، ١٦ / ٤ / ٢٠٠٨ .

١١٠. فريدة النقاش ، رايات الكادحين ، الأهالى ، ٣٠ /٤/ ٢٠٠٨ .

١١١. طلال شكر ، قانون العمل يصادر حق الإضراب ، الأهالى ، ٢٦/١٢/٢٠٠٧ .

١١٢. عبد الرحمن خير ، الإضرابات إشراقة جديدة للحركة العمالية ، الأهالى ، ٥/ ١٢/ ٢٠٠٧ .

١١٣. حسين عبد الرازق ، التحريض والتجمهر ، عمود لليساردر ، الأهالى، ١٦ / ٤ / ٢٠٠٨ .
١١٤. مكرم محمد أحمد ، نقطة نور ، الأهرام ، ١ / ١ / ٢٠٠٨ .
١١٥. نهال شكرى ، شئون سياسية ، الأهرام ، ١٢ / ١٢ / ٢٠٠٧ .
١١٦. عبد المحسن سلامة ، نقاط ساخنة ، الأهرام ، ١٦ / ٤ / ٢٠٠٨ .
١١٧. صلاح الدين حافظ ، أزمة خبز أم أزمة ليبرالية شرسة ، الأهرام ، ٢/٤/٢٠٠٨ .
١١٨. أمين هويدى ، الاعتصامات ، الأهرام ، ٢٩ / ١ / ٢٠٠٨ ، قدرى حفنى ، ملعون فى كل كتاب يا داء السكوت ، الأهرام ، ١٠/١/٢٠٠٨، محمود معوض ، أحوال عربية ، الأهرام ، ٧/٢/٢٠٠٨ ، حازم عبد الرحمن ، بداية عهد الحكم بالرضا ، الأهرام، ٢٣ / ١٢ / ٢٠٠٧
١١٩. عبده مباشر ، إنهاك الجسد المصرى ، الأهرام ، ٢٤ / ٢ / ٢٠٠٨ .
١٢٠. الأهرام ، رأى الأهرام ، ٢٠ / ٢ / ٢٠٠٨ .
١٢١. مكرم محمد أحمد ، نقطة نور ، الأهرام ، ١٥ / ٤ / ٢٠٠٨ .
١٢٢. الأهرام ، رأى الأهرام ، ٤ / ١٢ / ٢٠٠٧ ، ٥ / ١٢ / ٢٠٠٧ ١٥/١١/٢٠٠٧ ، ٢٠ / ٢ / ٢٠٠٨ ، على الدين هلال ، مؤتمر تعميق سياسات الإصلاح والعدالة الاجتماعية ، الأهرام ، ٢٧/١٠/٢٠٠٧ .
١٢٣. مكرم محمد أحمد ، نقطة نور ، الأهرام ، ١١ / ١٢ / ٢٠٠٧ .
١٢٤. هيثم سعد الدين ، حق الإضراب وحق المعيشة ، الأهرام ، ١٦/٤/٢٠٠٨ .
١٢٥. ابراهيم نافع ، حقائق ، الأهرام ، ١٤ / ٤ / ٢٠٠٨ ، رأى الأهرام ، ٨ / ٤ /٢٠٠٨ .

١٢٦.حسن أبو طالب، مصر بين عالم جديد وعالم قديم ، الأهرام ، ٢٠٠٨/٤/٢٢ .
١٢٧.أنظر : رأى الأهرام ، درس أخر لمثيرى الفوضى ، ٢٠٠٨/٥/٥ ، نهال شكرى ، شئون سياسية ، الأهرام ، ٩ / ٤ / ٢٠٠٨ .
١٢٨.انظر : محمد سلماوى ، الأهرام ، ٢ / ١ / ٢٠٠٨ ، محمد أمين المصرى ، كلمات ، الأهرام ، ٣ / ٥ / ٢٠٠٨ ، مكرم محمد أحمد ، صور متناقضة من الحراك السياسى ، الأهرام ، ٢٠٠٨/٥/١٠ ، ابراهيم نافع ، حقائق ، الأهرام ، ١٥ / ٤ / ٢٠٠٨ .
١٢٩.محمود مسلم ، موت اكلينيكى للحكومة ،المصرى اليوم ، ٢٠٠٨/٤/١٢ .
١٣٠.مجدى الجلاد ، وأنت الرئيس ، المصرى اليوم ، ١٠ / ٤ / ٢٠٠٨ .
١٣١.مخمد سليم العوا ، تحركات الشارع المصرى كارثية ، المصرى اليوم، ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٧ .
١٣٢.عمرو الشوبكى ، ضحايا الإضراب ، المصرى اليوم ، ٢٠٠٨/٤/٢٤.
١٣٣.بسيونى حمادة ، الحكومة والرأى العام ، المصرى اليوم ، ٢٠٠٨/٤/١٠ .
١٣٤.مجدى الجلاد ، إضراب أسقط كل الأقنعة ، المصرى اليوم ، ٢٠٠٨/٤/٧ ، حلمى النمنم ، الإخوان والإضراب تناقض وتضارب ، المصرى اليوم ، ٨ / ٥ / ٢٠٠٨ .
١٣٥.المصرى اليوم ، ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٧ .
١٣٦.المصرى اليوم ، ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٧ .
١٣٧.عمرو حمزاوى ، قراءة الاحتجاجات الاجتماعية ، المصرى اليوم ، ٤/ ٤ / ٢٠٠٨ .

١٣٨. انظر : سحر الجعارة ، صغيرة على الحزن ، المصرى اليوم ، ٢٥/٤/ ٢٠٠٨ ، أسامة المهدى ، المدونات نصير الغلابة الافتراضي ، ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٧ .

١٣٩. الأهالى ، أجور العمال ، موقفنا ، ٣ / ١٠ / ٢٠٠٧ .

١٤٠. صلاح عدلى ، مرجع سابق ، ١٦ / ٤ / ٢٠٠٨ .

١٤١. حسين عبد الرازق ، لليسار در ، الأهالى ، ٢ / ١ / ٢٠٠٨ .

١٤٢. الأهالى ، موقفنا ، حقوق الموظفين ، ٥ / ١٢ / ٢٠٠٧ .

١٤٣. عبد الرشيد هلال ، مرجع سابق ، ٥ / ٣ / ٢٠٠٨ . ٢٠٠٧/١٢/٣١.

١٤٤. الأهالى ، أجور العمال ، موقفنا ، ٣ / ١٠ / ٢٠٠٧ .

١٤٥. صلاح عدلى ، مرجع سابق ، ١٦ / ٤ / ٢٠٠٨ .

١٤٦. حسين عبد الرازق ، لليسار در ، الأهالى ، ٢ / ١ / ٢٠٠٨ .

١٤٧. الأهالى ، موقفنا ، حقوق الموظفين ، ٥ / ١٢ / ٢٠٠٧ .

١٤٨. عبد الرشيد هلال ، مرجع سابق ، ٥ / ٣ / ٢٠٠٨ .

١٤٩. الأهالى ، أجور العمال ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠ / ٢٠٠٧ ، عواطف عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ٢٦ / ٣ / ٢٠٠٨ .

١٥٠. الأهالى ، أجور العمال ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠ / ٢٠٠٧ ، عواطف عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ٢٦ / ٣ / ٢٠٠٨ .